الفصل الرابع

النهضة الجديدة للمرأة المصرية:

دور قيادي ومساهمة مجتمعية

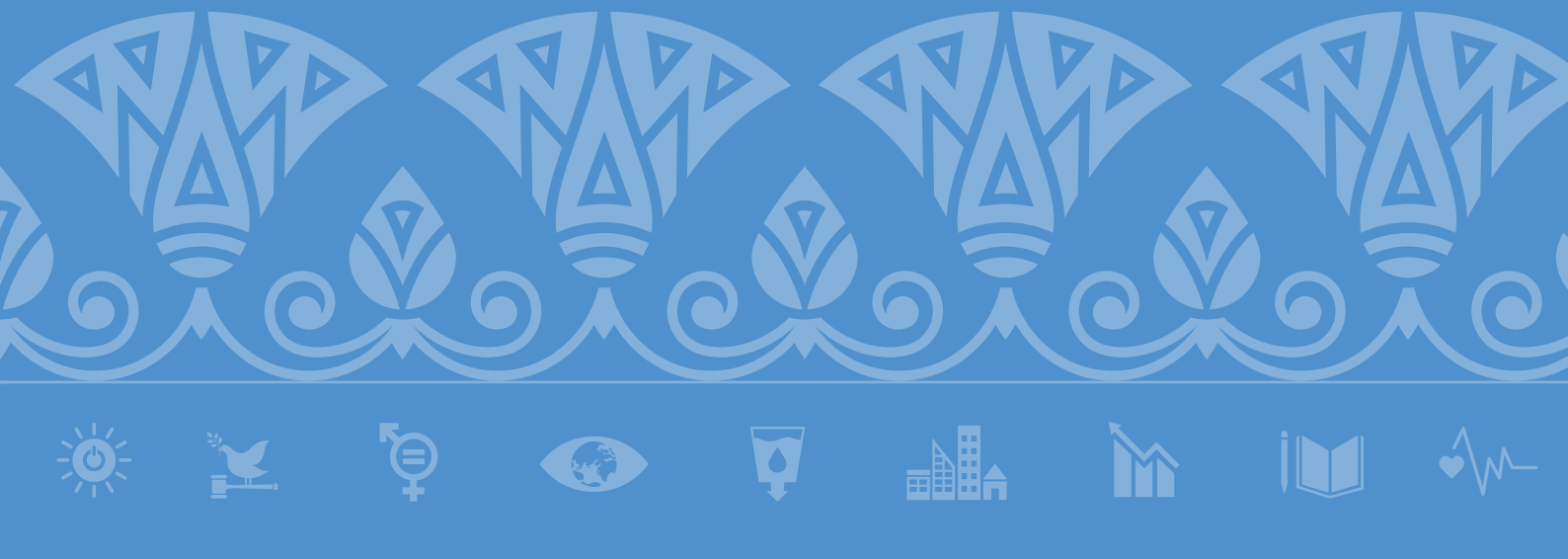

مما لا شكّ فيه أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يُعدّان حجر الأساس في تحقيق التنمية المستدامة، إذ إن ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء بالحقوق والفرص والمسؤوليات المتساوية، هو جوهر حقوق الإنسان. ومن البديهي أن تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب تغييرات هيكلية وثقافية على كل المستويات، ومن ثمّ كانت قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أهم القضايا على جدول أعمال التنمية منذ الأهداف الإنمائية للتنمية. ونظرًا إلى النتائج المحدودة التي حقّقتها الأهداف الإنمائية للتنمية في هذه القضية، استمرّت قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأحد الأهداف الأممية الرئيسية.

ويُعنى الهدف الأممي الخامس بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويركز على عديد من القضايا، منها الحدّ من التمييز ومجابهة العنف، والزواج المبكر، وختان الإناث (وهو ما يعرف في الكتابات الدولية بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث)، وضمان الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية والتعليم، بالإضافة إلى ضمان الحصول على فُرص قيادية على جميع المستويات، والمشاركة في اتّخاذ القرارات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقًا من مبدأ الحق في التنمية، بذلت الدولة المصرية -خلال السنوات القليلة الماضية- عديدًا من الجهود في تعزيز إدماج المرأة وقضاياها في السياسات المختلفة، وتعزيز دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحققتْ نتائج جيّدة في ضوء صعوبات وتحدّيات ليست باليسيرة.

يستعرض هذا الفصل النهضة الجديدة للمرأة المصرية بإلقاء الضوء على الإطار الدستوري والقانوني، والإطار الاستراتيجي، والجهود والتحدّيات المتعلّقة بالتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية، مع التركيز أيضًا على قضية الحماية.

أولًا: الإطار الدستوري والقانوني لتعزيز حقوق المرأة

وجّه دستور عام 2014 وتعديلاته في عام 2019، اهتمامًا كبيرًا لقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأكد بين طياته التزام الدولة بالاتفاقيات الدولية التي تبنّتها في هذا الشأن، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[1] والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. فقد اعتمد الدستور في المادة (1)، مبدأ المواطنة كأساسٍ لنظام الحكم في الدولة وهو ما يعني حق المواطن في الحصول على حقوقه التي ضمِنها القانون دون تمييز. وفي المادة (4) نصّ على أن الوحدة الوطنية تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، ومن ثمّ ضمِن مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق كقاعدة عامة. وكَفَلتْ المادة (9) تحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع دون تمييز. كما نصّ الدستور في مادته (214) على استقلالية المجالس القومية التي تضم المجلس القومي للمرأة. كما حظرت المادة (53) التمييز بسبب الجنس أو لأي سبب آخر، وجاءت المادة (11) لتقطع بأحقية المرأة في التعيين بالجهات والهيئات القضائية، وهو الأمر الذي كان محلّ جدال في ما مضى. كما ألزمت نفس المادة من الدستور الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف بصوره، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلّبات العمل، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ألزمتْ نفس المادة الدولة بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنّة والنساء الأشد احتياجًا.

وأكدت المادة (6) من الدستور أن "الجنسية حقّ لمن يُولد لأب مصري أو لأم مصرية". وبعد إقرار التعديلات الدستورية الأخيرة في أبريل 2019 خُصّص ربع مقاعد مجلس النواب للمرأة، كما ورد بالمادة 102 المعدَّلة، هذا إلى جانب عديد من المواد الدستورية التي أكّدت عدم التمييز بين الجنسين في جميع الحقوق والواجبات، وهي المواد (8، 9، 17، 19، 74، 80، 81، 83، 93، 180،181، 214، 244 المعدلة).

أما في ما يتعلّق بالقوانين الداعمة لقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فهناك عديدٌ من القوانين التي تدعم حقوق المرأة مثل القانون رقم 2004/10 بشأن إنشاء محاكم الأسرة في مصر، وهي المحاكم المختصة بنظر قضايا الأحوال الشخصية، والتي عادة ما تتعلق بحقوق المرأة، والقانون رقم 2004/11 بشأن إنشاء صندوق التأمين على الأسرة الذي يضمن تنفيذ الأحكام الصادرة بتقرير نفقة للزوجة أو المطلّقة أو الأولاد أو الأقارب، كما تضمّنت القوانين تعديل قانون الجنسية وفق القانون رقم 2004/154 لتمكين الأمّهات المصريات من منح جنسيتهن لأطفالهن. وتعديل قانون الطفل وفق القانون رقم 2008/126 ليضمن عديدًا من الحقوق المتعلقة بالعقوبات في حالة عقد زواج مَن لم تبلغ 18 عامًا، وحق الأم الحاضنة في الولاية التعليمية على أبنائها، وإنشاء دار للحضانة بكل سجن لإيداع أطفال السجينات، وتعديل مسائل الولاية على المال في رعاية مصالح عديمي الأهلية وناقصيها والمحافظة والإشراف على أموالهم وإدارتها، كما صدر القانون رقم 2010/64 بشأن مكافحة الاتّجار في البشر، والقانون رقم 2012/23 بشأن النظام الصحي للمرأة المعيلة.

ومنذ عام 2014، شهدتْ الدولة المصرية زخْمًا قانونيًا في ما يتعلق بالقوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة؛ فصدر القانون رقم 2020/144 بتعديل قانون مجلس النواب رقم 2014/46، والذي خصَّص للمرأة ما لا يقل عن 25% من إجمالي عدد المقاعد، وقرار رئيس الجمهورية في عام 2015 بشأن حماية الأم السجينة وحقّها في إبقاء طفلها حتى يبلغ الرابعة من العمر، والحصول على حق الزيارة بعد هذه السن، وقانون الخدمة المدنية رقم 2016/81 الذي يمنح مزايا للأمهات العاملات مثل إجازة وضع لمدة 4 أشهر بدلًا من 3 أشهر، وإجازة أمومة لمدة 4 أشهر بدلًا من 3 أشهر بأجر كامل، بالإضافة إلى تعديل بعض أحكام قانون العقوبات رقم 1937/58 وفقًا للقانون رقم 2020/6، والتي نصَّت على العقوبات المتعلقة بالمتهرّبين من دفع النفقة، بالإضافة إلى تجريم التنمر بأشكاله. فضلًا عن ذلك، كفلت مجموعة من القوانين المهمة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الفرص والحقوق مثل قانون الاستثمار رقم 2017/72، وقانون التأمين الصحي الشامل رقم 2018/2، والقانون رقم 2018/10 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون المواريث رقم 2017/219 بتعديل أحكام القانون رقم 1943/77، بالإضافة إلى تعديل قانون الإجراءات الجنائية لحماية بيانات الضحايا.

كل هذه الأُطر والقوانين والتعديلات تمثِّل في حد ذاتها تقدمًا في تعزيز حقوق المرأة، إلا أن مدى تفعيل هذه القوانين وتنفيذها بكل حزم وصرامة يظل هو الأساس في الاستفادة منها، خاصة في ظل وجود عادات وتقاليد وموروثات اجتماعية تواجه التغيير، وترى أن تلك القوانين لا طائل منها طالما هناك إجماع على هذه العادات.

ثانيًا: الإطار الاستراتيجي لتعزيز حقوق المرأة

تمثِّل استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 الإطار العام والشامل للتنمية في مصر. وتهدف إلى تحقيق نمو احتوائي وبناء مجتمع عادل متكاتف يتميَّز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مع مساندة شرائح المجتمع المختلفة وتحقيق الحماية للفئات الأوْلَى بالرعاية. واعتبرت الرؤية قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قضية تقاطعية مع جميع محاورها، سواء تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية أو التعليم أو الصحة أو العدالة الاجتماعية، وغيرها. وتكاملًا مع رؤية مصر 2030، وفي عام 2017، والذي حُدِد ليكون عامًا للمرأة، تبنّت الدولةُ الاستراتيجيةَ الوطنيةَ لتمكين المرأة المصرية 2030، والتي تركّز على إبراز دورها كفاعل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة بوطنٍ يكفل لها الحماية والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تُمكّنها من الارتقاء بقدراتها. واتَّبعت الحكومة في إعداد هذه الاستراتيجية نهجًا تشاركيًا، سواء على مستوى متّخذي القرار أو المواطنين، إذ شارك في إعدادها ما يتعدى مئة ألف شخص.[2]

وتتضمَّن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 أربعة محاور رئيسية يتقاطع معها التعزيز الثقافي ورفع الوعي. ويتمثَّل المحور الأول من أهداف الاستراتيجية في التمكين السياسي ومواقع اتخاذ القرار وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، والذي يهدف إلى تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بجميع أشكالها، بما في ذلك التمثيل النيابي على المستويين الوطني والمحلي، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلّد المناصب القيادية بالمؤسَّسات التنفيذية والقضائية، وتهيئة النساء للنجاح في هذه المناصب. أما المحور الثاني فيتمثَّل في التمكين الاقتصادي الذي يهدف إلى تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء بجميع القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات الخاصة. ويتمثَّل المحور الثالث في الاستراتيجية الوطنية في التمكين الاجتماعي للمرأة، والذي يهدف إلى تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة، وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تُكرِّس التمييز ضدها أو التي تُضرّ بها، سواء في المجال العام أو داخل الأسرة. أما المحور الرابع والأخير فيتمثَّل في الحماية، ويهدف إلى القضاء على الظواهر السلبية التي تُهدّد حياة المرأة وسلامتها وكرامتها، وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في جميع المجالات، بما في ذلك جميع أشكال العنف ضدها وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر بالسلب فيها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

أما برنامج عمل الحكومة المصرية، فقد نصَّ صراحة على سبعة مبادئ تسعى في مجموعها إلى تقليص الفوارق بين الجنسين في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، وهي المساواة أمام القانون، والحقوق السياسية، بما في ذلك من الحق في التصويت والترشيح والانتخابات والحقوق التعليمية، بما تتضمنه من المساواة في فرص التعليم، وقوانين التعليم الإلزامي، وحقوق العمل، بما في ذلك من حق تقلّد المناصب العامة، والأجر المتساوي، وقوانين حماية الأمومة بما تشمله من حق تنظيم الأسرة، وحظر ختان الإناث، وزواج الأطفال، والقوانين المنظمة للإجهاض، وتطوير قواعد الجنسية، وتطوير ترتيبات منظومة الأسرة، بما في ذلك الموافقة على الزواج، وحق التوقيع عند الزواج، وحق الأم في حضانة أطفالها، ورفع سن الحضانة للأبناء والبنات.

شكل (1): محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030

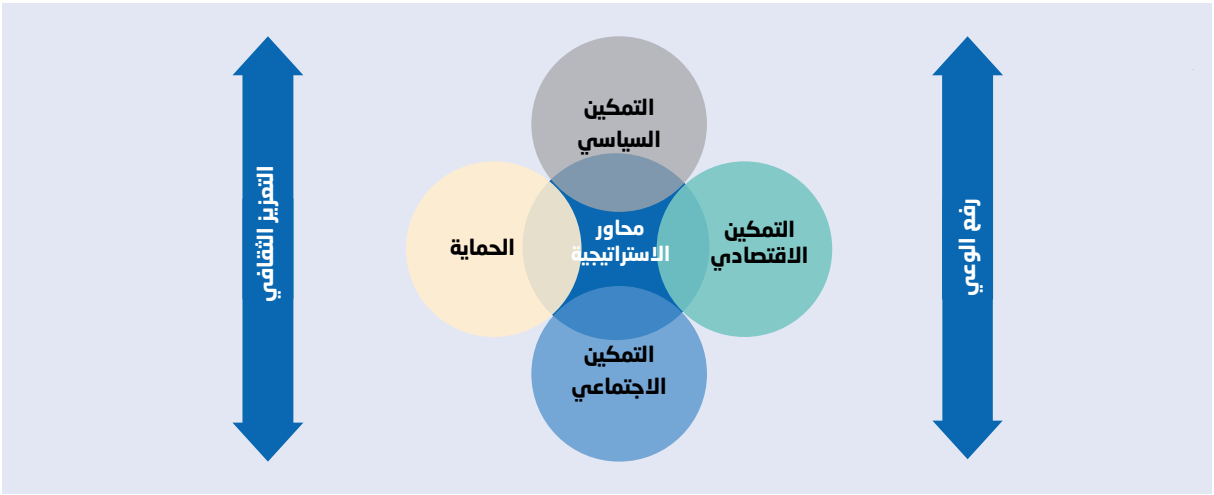

كما أكدت خطة العام الثالث للتنمية المستدامة 2021/2020 من خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى 2022/2021-2019/2018 تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل، خاصة في مجال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تُدرّ دخلًا على المرأة المعيلة، خاصة في المناطق الريفية، كما أكدت على تعزيز صحة المرأة.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق الدولة المصرية موازنات البرامج والأداء الذي تقوم به الحكومة المصرية يضمن تحقيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، التي تهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في الاستفادة من البرامج المموَّلة من الموازنة العامة للدولة. وفي تقرير نشرته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن الملامح الأساسية للموازنة المستجيبة للنوع، أشار إلى أن 14% من الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من 2016/2015-2020/2019 وُجّه بشكل مباشر لقضايا المرأة كما يوضّح الشكل (2). ولقد أشار التقرير إلى تحقيق نمو في الدعم النقدي الموجه للمرأة يصل إلى 65.5 مليار جنيه في الفترة من 2016/2015-2020/2019 مقارنة بالفترة من 2011/2010 - 2015/2014، فضلًا عن 204% نسبة النمو في عدد الأُسر المستفيدة من برامج الدعم النقدي، وغالبيتهم من النساء، ليصل إلى 3.8 مليون أسرة في 2020/2019. كما أشار التقرير إلى وجود 830 ألف مستفيدة من التأمين الصحي على المرأة المعيلة، لتصل المخصَّصات المالية إلى 663 مليون جنيه خلال الفترة من 2016/2015-2020/2019، بالإضافة إلى 12 مليار جنيه مخصَّصات علاج المواطنات على نفقة الدولة.[4] وتجدر الإشارة إلى إعداد أول دليل للخطة المستجيبة للنوع الاجتماعي، يتضمَّن المشروعات ذات الأولوية، ومؤشرات الأداء ذات الصلة بقضايا النوع الاجتماعي، وكذلك توجيه جميع الجهات الحكومية إلى دمج هذه القضايا في خططها السنوية، بدايةً من خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2022/2021.

شكل (2): الملامح الأساسية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي خلال الفترة من 2016/2015 - 2020/2019

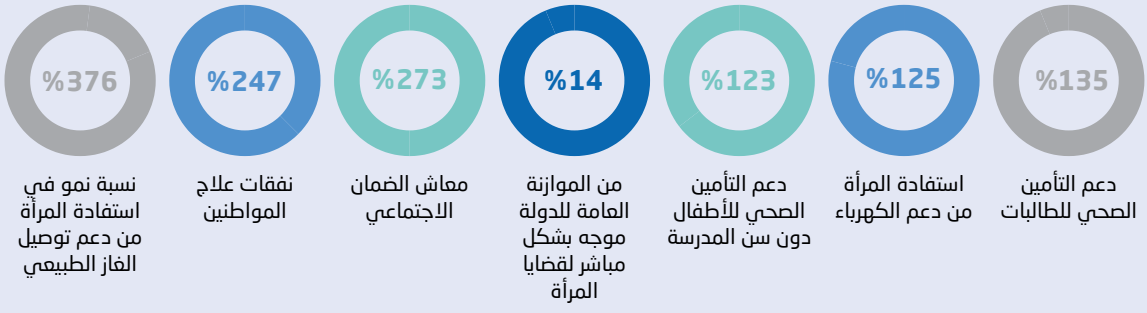

ونظرًا إلى أن قضايا المرأة تقاطعية في طبيعتها، كان لا بدَّ من وجود كيان مؤسَّسي يعمل على تنسيق جميع قضايا المرأة، ويعمل كنقطة اتّصال أساسية لتلك القضايا. ومن هنا برز الدور المهم والمحوري الذي يلعبه المجلس القومي للمرأة الذي أُنشِئ في عام 2000، وصدر القانون رقم 2018/30 بشأن تنظيم المجلس القومي للمرأة ليحلّ محلّ قرار إنشاء المجلس الصادر في عام 2000، ويتمتّع المجلس بسلطات قوية نتيجة تبعيته المباشرة لرئيس الجمهورية، ويضم في عضويته 29 عضوًا من الشخصيات العامة، مع مراعاة وجود ممثّلين عن فئات الإعاقة والشباب والمرأة الريفية.

ويتمثّل دور المجلس القومي للمرأة في اقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شؤون المرأة وتمكينها من أداء دورها في المجتمع، وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة، ووضع مشروع خطة قومية للنهوض بها وحلّ المشكلات التي تواجهها، ومتابعة السياسة العامة في مجالها وتقييمها، والتقدم بما يكون لديه من مقترحات وملاحظات للجهات المختصة في هذا الشأن، وكذلك إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة، والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بأوضاعها، وإبداء الرأي في جميع الاتفاقيات المتعلّقة بها، وتمثيلها في المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشؤونها.

وقد لعب المجلس القومي للمرأة دورًا محوريًا في صياغة السياسات واستراتيجيات تمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، إذ كان المحرّك الأساسي في صدور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030، كما لعب دورًا أساسيًا في تنمية وتطوير عديد من الكوادر النسائية التي أصبحت تتولّى مناصب قيادية في الدولة المصرية. فضلًا عن ذلك، يعمل المجلس على تشجيع الشراكات وتعزيز دور المجتمع المدني والمحلّيات لكي تسهم في نهضة المرأة بالريف والحضر، ومعالجة ظاهرة حرمانها من المشاركة في اتخاذ القرارات العامة، وتهيئتها للمشاركة في مختلف المجالس والنقابات والاتحادات والأحزاب المختلفة. ويسعى إلى التوسع في بناء القدرات على المستويين المركزي والمحلي، وقيادة العمل على رفع التوعية بقضاياها المختلفة، وضمان التنسيق الجيّد بين الجهات المختلفة، سواء الحكومية وغير الحكومية لتعزيز دورها في المجتمع.

الإطار (1): مرصد المرأة المصرية: أداة لتعزيز متابعة وتقييم سياسات المرأة

- أنشأ المجلس القومي في عام 2017 مرصد المرأة المصرية كآلية لمتابعة تنفيذ المستهدفات الخاصة بوضع المرأة خلال الفترة من 2017-2030، ويمثّل المرصد إحدى الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها المجلس في رصد المؤشرات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030، والتي تعكس مدى تحقق أهدافها بشكل دائم بما يساعد على تعزيز عملية متابعتها وتقييمها، ومن ثمّ التنفيذ الفعّال لأهدافها.
- وينفّذ المرصد مهامه من خلال تجميع قيم المؤشرات وعرضها على موقعه الإلكتروني، وإعداد مجموعة من التقارير الدورية بخصوص وضع المرأة المصرية، والفجوات القائمة على أساس النوع الاجتماعي، وحصر القوانين المتعلقة بالمرأة وعرضها.
- ومنذ إنشائه، أصدر مرصد المرأة المصرية عديدًا من التقارير التي ترصد وضع قضايا المرأة، مثل رصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد، والتقارير المتعلقة بمتابعة تنفيذ دور الجهات المختلفة لأهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030، بالإضافة إلى مجموعة من التقارير التي تعالج قضايا معينة مثل الصحّة، وتكنولوجيا المعلومات، والقضايا الاقتصادية، والمناصب القيادية، والزواج والطلاق.

المصدر: المجلس القومي للمرأة.

الإطار (2): جهود تعميم منظور النوع الاجتماعي في مصر: وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات

- وضع المجلس القومي للمرأة في إطار عمله منذ الألفينيات خططًا لتعميم منظور النوع الاجتماعي في مصر من خلال الخطط الوطنية، وكلّل هذا المجهود بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة.
- وتُعدّ وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات إحدى الآليات المهمة التي تعمل على تعميم منظور النوع الاجتماعي، وتعتبر آلية وطنية أُنشِئت في الجهات الحكومية المختلفة بهدف ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في جميع المؤسسات، من أجل تحسين أوضاع المرأة المصرية بما يدعم وصولها إلى مواقع القيادة واتّخاذ القرار، وتضييق الفجوة النوعية بين الجنسين.

تابع الإطار (2): جهود تعميم منظور النوع الاجتماعي في مصر: وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات

- وتعمل الوحدات على توفير بيانات إحصائية بخصوص أوضاع المرأة في المناصب القيادية، وتوفير نسب استفادتها من المشروعات التي تنفّذها الوزارات والأجهزة التابعة لها، وإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في مراحل إعداد وتخطيط ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات والخطط الوطنية، وإعداد الدراسات والبحوث في مجال تمكين المرأة، والمشاركة في رفع الوعي بشأن مفاهيم المساواة بين الجنسين وتطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- وقد أُنشِئت 31 وحدة تكافؤ فرص على مستوى الوزارات.

المصدر: المجلس القومي للمرأة.

ثالثًا: تمكين المرأة المصرية

يُعد تمكين المرأة المصرية حجر الأساس في تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة التي تطمح إليها الحكومة المصرية. وفي السنوات الأخيرة، حظيت قضية تمكين المرأة باهتمام كبير على المستويات المختلفة، فوفقًا للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2021، تأتي مصر في المركز الرابع من تسعة عشر مركزًا في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمجموع نقاط وصل إلى 0.639 متقدّمة على دول الأردن ولبنان وتركيا والجزائر والبحرين وقطر والكويت والمغرب وعمان وموريتانيا والسعودية وإيران وسوريا والعراق واليمن. ويُعدّ المركز الرابع أفضل مركز حصلت عليه مصر خلال السنوات العشر الماضية مقارنة بالمركز الثامن في عامي 2020 و2019، والمركز التاسع في عام 2018، والعاشر في عامي 2017 و2016، والثالث عشر في عام 2010.[5] ومن ثمّ، يُعتبر مركز مصر في تحسّن كبير بالمقارنة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي ما يلي يستعرض هذا القسم تمكين المرأة المصرية بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويُلقي الضوء من خلال البيانات المتاحة على الجهود التي تبذلها الدولة المصرية، بالإضافة إلى التحدّيات التي تواجه التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

1-3 التمكين ومواقع اتخاذ القرار السياسي

يُعتبر التمكين السياسي للمرأة أحد المتطلبات الأساسية لتعزيز الديمقراطية، إذ يعمل على تعزيز مشاركة المرأة في دوائر صنع القرار بما يساعد على تحسين السياسات الموجَّهة ليس فقط لها وإنما لجميع فئات المجتمع، بما يخدم تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص. ففي دستور عام 2012، تعرَّضت حقوق المرأة لتهميش وتقويض كبير أدَّى إلى تراجع مساهمتها السياسية ودورها في عملية صنع القرار بالمجتمع، إذ لم يكفل الدستور صراحة "كوتة" للمرأة في المجالس المنتخبة مما أدَّى إلى ضعف مشاركتها في برلمان عام 2012، بنسبة بلغت 2% مقارنة بنسبة 12.7% في عام 2010 بسبب تطبيق نظام "الكوتة". وجاء دستور عام 2014 ليُعيد إلى المرأة حقوقها، ويؤكد أهميتها ومحورية دورها في المجتمع، فنصّ الدستور صراحة على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكفَل للمرأة الحقّ في تولّي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، كما كفَل للمرأة تمثيلًا مناسبًا في المجالس النيابية، فخُصّص ربع المقاعد لها في المجالس المحلية، بينما خُصّص ما لا يقل عن ربع مقاعد مجلس النواب لها، وما لا يقل عن 10% من إجمالي المقاعد في مجلس الشيوخ. ففي مجلس الشيوخ 2020، خصص رئيس الجمهورية 20% من الثلث المسموح له بتعيينهم للمرأة، ليصبح عدد المعيَّنات 20 امرأة، كما عُيّنت امرأة لأوّل مرة في منصب وكيل مجلس الشيوخ. أما انتخابات مجلس النواب 2021، فقد شهدت تطوّرًا كبيرًا في نسبة حصول المرأة على مقاعد، إذ وصل عدد السيدات في مجلس النواب إلى 162 سيدة بنسبة بلغت 28% مقارنة بمجلس النواب السابق الذي بلغت نسبة تمثيل المرأة فيه 25%. وبلغت نسبة مشاركتها في مجلس الشيوخ 14%، وفي مجلس الوزراء 25%، وفي منصب نائب الوزير بنسبة 27%، وفي منصب نائب المحافظ 31%.

ويرتكز محور التمكين السياسي في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030 على المشاركة السياسية، وزيادة مشاركة المرأة في الانتخابات، والوصول إلى تمييز نيابي متوازن، بالإضافة إلى المشاركة في اتخاذ القرار من خلال عدم التمييز في التعيين والترقي بالهيئات القضائية، والسلطة التنفيذية، وغيرها من الوظائف.

ويعكس الشكل (3) التقدم المُحرَز بشأن التمكين السياسي للمرأة في مصر، إذ يشير إلى تطوّر تصنيف مصر في مؤشر التمكين السياسي بالتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، فقد تحسّن وضع التمكين السياسي للمرأة خاصة في

السنوات الأخيرة اعتبارًا من 2016، فعلى الرغم من تدني التصنيف بصورة نسبية في عامي 2017 و2018، فإن تصنيف عام 2021 جاء ليؤكد فاعلية الجهود المبذولة لتعزيز التمكين السياسي. فقد وصل تصنيف مصر في عام 2021 إلى 78 من أصل 156 دولة، وهو أحسن تصنيف وصلت إليه الدولة خلال الأعوام العشرة الماضية.

شكل (3): تطوّر تصنيف مصر في مؤشر التمكين السياسي بالتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين

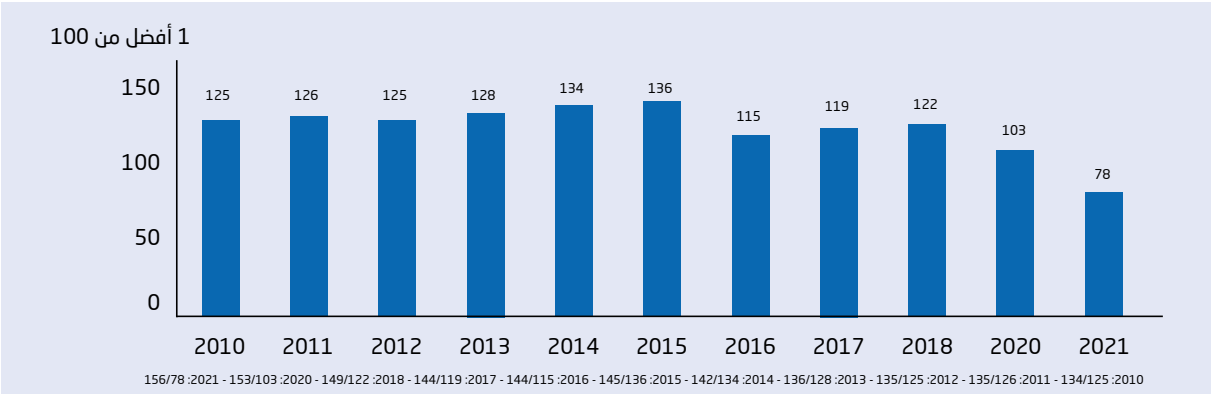

المصدر: Global Gender Gap Report. (Multiple years) World Economic Forum.

ويوضّح الجدول (1) وضع مصر في مؤشر التمكين السياسي بالتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2021، مقارنة بمجموعة من الدول ذات الدخل المتوسط، والدول التي تسبق مصر في مؤشر التنمية البشرية.[6]

جدول (1)
ترتيب مصر وبعض الدول في مؤشر التمكين السياسي - التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2021

الدولة	التصنيف	الدولة	التصنيف
جنوب إفريقيا	14	كينيا	79
بوليفيا	34	إندونيسيا	92
الهند	51	باكستان	98
تونس	69	المغرب	113
مصر	78	الأردن	144

المصدر: Global Gender Gap Report. (2021) World Economic Forum.

وعلى الرغم من هذا التطوّر الكبير، لا تزال الدولة تسعى إلى تحسين آليات التمكين، خاصة في ما يتعلق بتعيين المرأة في المناصب العليا والقيادية، فما زالت هناك فجوة كبيرة بين الرجل والمرأة في ما يتعلق بشغل الوظائف القيادية. ويوضّح الجدول (2) هذه الفجوة، إذ تمثّل نسبة شغل المرأة للوظائف المتعلقة بالتشريع وكبار المسؤولين نحو 10.5%، وقرابة 6% بالنسبة لشغل وظائف مديري المؤسسات، ونحو 25.5% بالنسبة لشغل وظائف مديري العموم. ومن ثمَّ تُعد هذه النسب محدودة للغاية وتعكس الفجوة المتعلّقة بشغل هذه الوظائف.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عديدًا من الجهود المبذولة في ما يتعلق بتولّي المرأة للمناصب القيادية. فبالنسبة للهيئات القضائية، وضعت الدولة عددًا من الآليات، من بينها وضع معايير لاختيار المرشّحين لتولّي المناصب القضائية تتجنّب التمييز ضد المرأة وتضع الأولوية للكفاءة، مع بدء تعيين المرأة في جميع المؤسسات والمستويات القضائية. وقد انعكس ذلك جليًا في توجيهات رئاسة الجمهورية لوزارة العدل بشأن الاستعانة بالمرأة في مجلس الدولة والنيابة العامة، تماشيًا مع النصوص الدستورية التي تكفل المساواة بين المواطنين، خاصة المادة 11 التي تنصّ على أن الدولة تكفل للمرأة حق التعيين في الجهات والهيئات القضائية، وتأكيدًا لجدارة المرأة المصرية بتولّي المناصب المختلفة. ومؤخرًا، أصدر المجلس الأعلى للهيئات القضائية برئاسة السيد رئيس الجمهورية قرارًا تاريخيًا ببدء عمل المرأة في مجلس الدولة والنيابة العامة، اعتبارًا من شهر أكتوبر لعام 2021، ويحقق هذا القرار المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في تولي الوظائف القضائية بجميع الجهات والهيئات القضائية.

أما بالنسبة للمناصب القيادية في الأجهزة التنفيذية للدولة وتعزيز أدائها فيها، فهناك توسّع في تولي المرأة منصب الوزير ونائب الوزير ومساعد الوزير ومعاون الوزير والمحافظ ونائب المحافظ ومستويات قيادية أخرى على المستوى المحلّي مثل رئيس قرية ورئيس حي ورئيس مدينة، من خلال وضع برامج متكاملة للقيادات النسائية الشابة لإعدادها لتولّي المنصب وتدريبها على القيام بمهامه، وتطوير نظم العمل لضمان تمثيل النساء ومشاركتهم بشكلٍ عام في عمليات التخطيط ووضع السياسات والموازنات على المستويات الوطنية والمحلية والقطاعية.

جدول (2)

تقدير أعداد المشتغلين طبقًا للمهن لعام 2017

الوظائف	ذكور	إناث	جملة
رجال التشريع وكبار المسؤولين	128	15	143
مديرو المؤسسات	28272	1818	30090
مديرو العموم	354	121	475
الإجمالي	28754	1954	30708

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019). التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 في مصر.

وعادة ما تتصل درجة التمكين السياسي للمرأة بإدراك المواطنين وتقبلهم مدى تقلّد المرأة للمناصب العليا، وقربهم من دوائر صنع القرار في الدولة. ويوضّح الشكل 4 نتائج المسح الذي قام به المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، أحد مراكز المسوح المستقلة، بشأن إدراك المواطنين تعيين المرأة في مناصب قيادية، فأظهرت النتائج تحسّنًا ملحوظًا في إدراك المواطنين بدور المرأة. ويقدّم هذا التحسّن الأرضية المواتية للعمل على زيادة نسبة شغل المرأة للمناصب القيادية. ويوضّح الشكل 5 بعض الأرقام الناتجة عن جهود التمكين السياسي للمرأة خلال الفترة الماضية والتي تتنوّع بين التمثيل النيابي، والإدارة المحلية، والتمثيل القضائي، والمشاركة في الانتخابات، ونسبة الوزيرات ونائبات الوزيرات، وغيرها من المحاور.

شكل (4): اتجاهات تقبّل المواطنين لتعيين المرأة في مناصب قيادية سياسية (%)

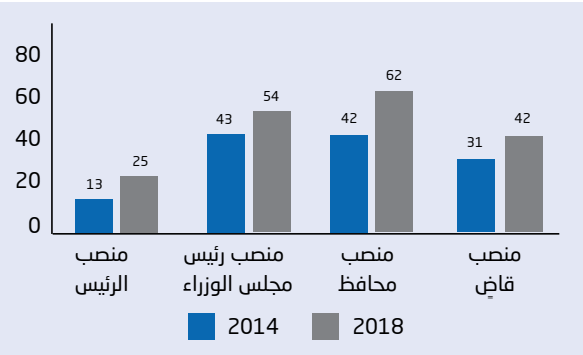

المصدر: National Council for Women et.al. (2019).

وفي كل الأحوال، لا بدّ من الاستمرار في مواصلة هذه الجهود، التي تعتمد بشكل كبير على تغيير ثقافة المجتمع التي من البديهي أن تأخذ وقتًا طويلًا يتطلّب الاستمرار والتنسيق بين الجهات المختلفة والتوعية بأهمية مشاركة المرأة وتمكينها من دوائر صنع القرار بما سيعود بالنفع على جميع الفئات الأخرى.

ويعرض الجدول (3) لتوزيع الإناث في المناصب القيادية وفقًا للمحافظات. ويظهر الجدول أن النسبة الأكبر من تمثيل المرأة في المناصب القيادية العامة جاءت في الإسكندرية بنسبة 56% تليها أسيوط بنسبة 50%، تليها الجيزة بنسبة 41%، تليها المنوفية والقليوبية بنسبة 38% لكل منهما، بينما بلغ عدد المحافظات التي ليس لديها أي تمثيل للإناث في المناصب القيادية ست محافظات هي كفر الشيخ، والبحيرة، والإسماعيلية، وأسوان ومطروح، وجنوب سيناء. وتمثّل هذه الإحصاءات أساسًا جيدًا للمجلس القومي للمرأة، والمؤسسات التي تعمل على قضايا التمكين السياسي للمرأة، لرسم السياسات وصياغة البرامج الهادفة إلى زيادة نسبة تمثيل الإناث بشكل عام في جميع المحافظات، وتقليص الاختلالات بين المحافظات المختلفة بعد دراسة أسبابها المختلفة، واستهدافها بالتدخلات التي تتماشى مع السياق الاجتماعي والاقتصادي لكل محافظة من هذه المحافظات.

جدول (3)

نسبة تمثيل الإناث في المناصب القيادية العامة وفقًا للمحافظات (%)

المحافظة	نسبة تمثيل الإناث في المناصب القيادية العامة	المحافظة	نسبة تمثيل الإناث في المناصب القيادية العامة
القاهرة	33	بني سويف	8
الإسكندرية	56	الفيوم	13
بورسعيد	33	المنيا	35
السويس	20	أسيوط	50
دمياط	36	سوهاج	17
الدقهلية	15	قنا	10
الشرقية	21	أسوان	0
القليوبية	38	الأقصر	13
كفر الشيخ	0	البحر الأحمر	19
الغربية	16	الوادي الجديد	13
المنوفية	38	مطروح	0
البحيرة	0	شمال سيناء	14
الإسماعيلية	0	جنوب سيناء	0
الجيزة	41		
الإجمالي العام %	24		

المصدر: المجلس القومي للمرأة (2018). تقرير متابعة دور الوزارات والجامعات والجهات المختلفة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030.

شكل (5): التمكين السياسي للمرأة المصرية في أرقام

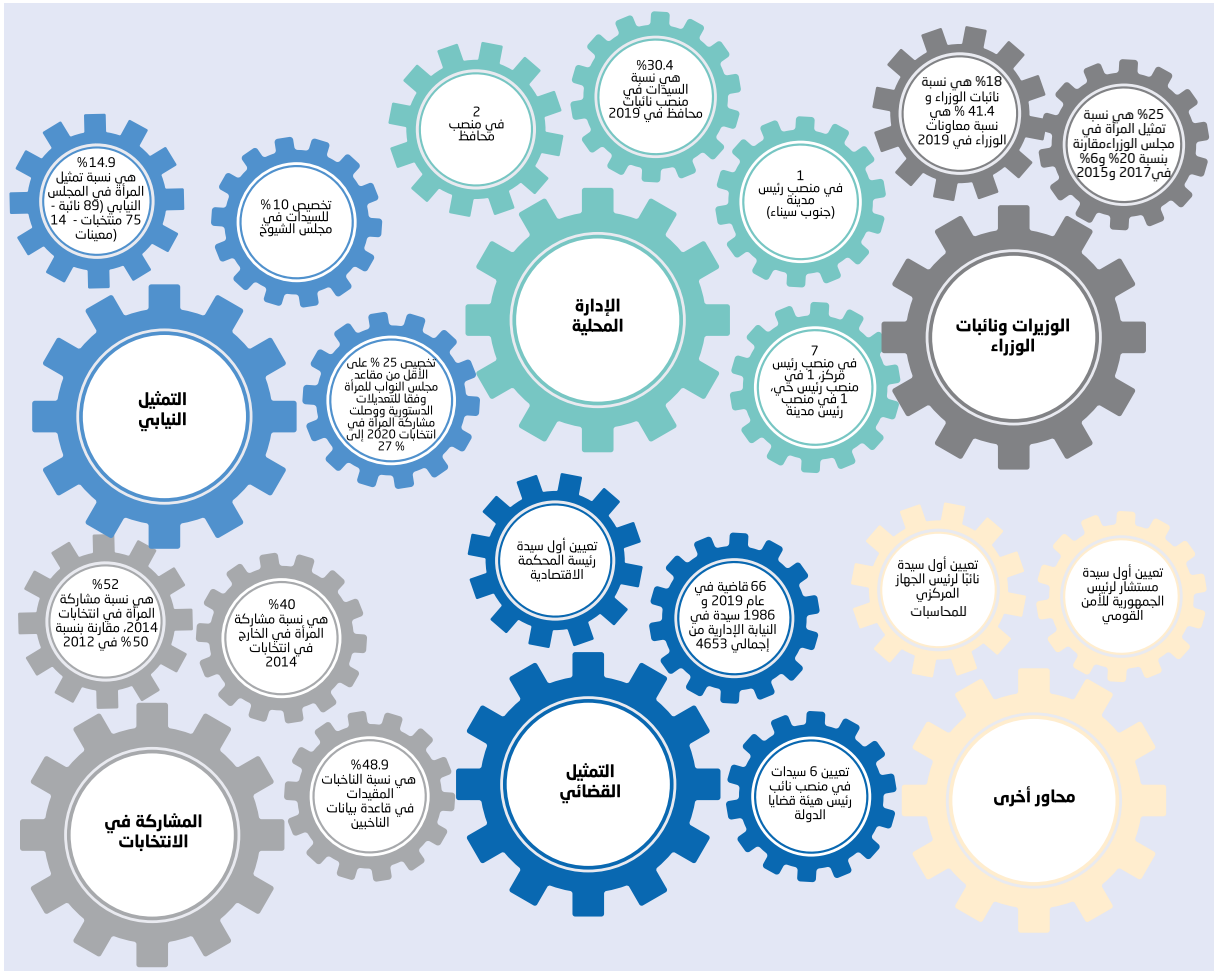

2-3 التمكين الاقتصادي

تعتمد استدامة النمو الاقتصادي على الصبغة الاحتوائية له، المتمثلة في مشاركة جميع أفراد المجتمع وبصفة خاصة المرأة في عملية النمو. ومما لا شك فيه أن زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل وتوفير الفرص وتمكينها اقتصاديًا سوف يُسهم في تحقيق معدّلات أكبر للنمو الاقتصادي، كما تؤكّد غالبية التقارير الدولية، ومن ثمّ يجب على صانعي السياسات صياغة السياسات التي تساعد على تمكين المرأة من خلال الحصول على التعليم الجيّد، والخدمات الصحية، وسهولة الوصول إلى الخدمات العامة.

ويهدف محور التمكين الاقتصادي في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية إلى معالجة العوامل المؤثرة في تمكينها اقتصاديًا بشكل جذري، عبر تنمية قدراتها لتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها في قوة العمل وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء بجميع القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص وريادة الأعمال. وحدّدت الاستراتيجية عددًا من آليات التمكين الاقتصادي للمرأة، منها تطوير سياسات الاستثمار الاقتصادي ونظم الإدارة والتمويل، وأخرى تدفع القطاع الخاص للالتزام بتمثيل مناسب للمرأة في مجالس إدارات الشركات، وتطبيق نظم الشبّاك الواحد للمرأة المستثمرة، والتوسّع في تطبيق تجارب إنشاء تعاونيات النشاط الاقتصادي الموجَّهة للمرأة، وتوفير الخدمات المالية لمبادرات تشجيع الادّخار، والإقراض الجماعي للنساء، وتطوير الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية الموجَّهة للمرأة، وزيادة معرفة النساء بها من خلال قنوات إلكترونية ميسَّرة، بما في ذلك القروض الموجَّهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تطوير سياسات المشتريات العامة والتوريدات بما يضمن نصيبًا أكبر لمنتجات المشروعات الصغيرة المملوكة للمرأة.

وهناك عديد من الجهود المبذولة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والتي نتج عنها عديدٌ من الأمور الإيجابية، فعلى سبيل المثال تُعتبر مصر الدولة الأولى عربيًا في إعداد شهادة ختم المساواة بين الجنسين في المؤسسات الخاصة والعامة، والتي تقدم الإرشادات للشركات المصرية بخصوص كيفية معالجة التحدّيات التي تواجه المرأة، مثل

الوصول إلى العمل، وعدم المساواة في الأجور، والتحرش الجنسي، والتوازن بين العمل والحياة، والوصول إلى المناصب القيادية. وقد خضعت نحو 10 شركات خاصة للتقييم، بينما حصلت جهة حكومية واحدة على الخاتم، وهي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام 2019.[7]

فضلًا عن ذلك، أطلقت مصر محفِّز سدّ الفجوة بين الجنسين بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، كأول دولة في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط. ويُعدّ هذا المُحفِّز نموذجًا للتعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز جهودهما في سدّ الفجوة بين الجنسين في المجالات المختلفة. ويعمل المُحفِّز على دعم قادة مجتمع الأعمال والقطاع العام على وضع مسارات مبتكرة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين وتعزيز التنوّع والشمول وتحسين قدرة الأفراد والأُسر على تطوير أحوالهم المعيشية من خلال الحراك الاقتصادي، من خلال تحقيق أربعة أهداف رئيسية تتمثّل في إعداد النساء لسوق العمل بعد فيروس كورونا المستجد، وسدّ الفجوات بين الجنسين في الأجور بين القطاعات وداخلها، وتمكين المرأة من المشاركة في القوى العاملة، ودعم وجود مزيد من النساء في المناصب الإدارية والقيادية. ويشارك في المُحفِّز أربع شركات قطاع خاص كبرى بالإضافة إلى نحو 100 شركة خاصة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى خبراء من المجتمع المدني.[8]

أما في ما يتعلّق بالقرارات والتشريعات الداعمة للتمكين الاقتصادي للمرأة، فقد صدرت قرارات وزارية تحقق مزيدًا من التمكين للمرأة على المستوى الاقتصادي، فصدر قرارا وزير القوى العاملة رقم 43 و44 لسنة 2021 وأُلغِيت بموجبهما القرارات السابقة التي كانت تعتبر تمييزًا ضد المرأة، ورُفع الحظر على تشغيل المرأة في الصناعات والمهن والأعمال مع النصّ صراحة على حق المرأة في العمل خلال فترات الليل بناء على طلبها، في إطار مراعاة مبادئ تكافؤ الفرص، والمساواة بين الجنسين، وعدم التمييز في العمل وضمان الحق في الرعاية الصحية والاجتماعية، وفي اتخاذ جميع التدابير والخدمات اللازمة المرتبطة بالعمل مثل الانتقال الآمن والسلامة المهنية وكذلك حقوق المرأة العاملة الأم.

1-2-3 المرأة وسوق العمل

في عام 2020 قدَّر البنك الدولي قوة العمل للمرأة بنحو 23.7%، وهي النسبة الأعلى مقارنة بقرابة 23.5% في عامي 2017 و2018، و23.6 في عام 2019، ووفقًا للشكل (6)، شهد عام 2011 النسبة الأقل من مشاركة المرأة في سوق العمل، والتي وصلت إلى 22.5%، بينما شهد عام 2016 أعلى نسبة مشاركة وصلت إلى 23.8% وهي النسبة الأقرب إلى عام 2020.[9] ومن الواضح أن هناك تحسّنًا طفيفًا في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، مما يدلّ على أن السياسات التي وضعتها الدولة لتمكينها بدأت تُؤتي ثمارها، لكن ما زالت هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر تتعلق بإتاحة البيئة والفُرص المناسبة لها للمشاركة في سوق العمل.

شكل (6): نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل (2010 - 2020) (%)

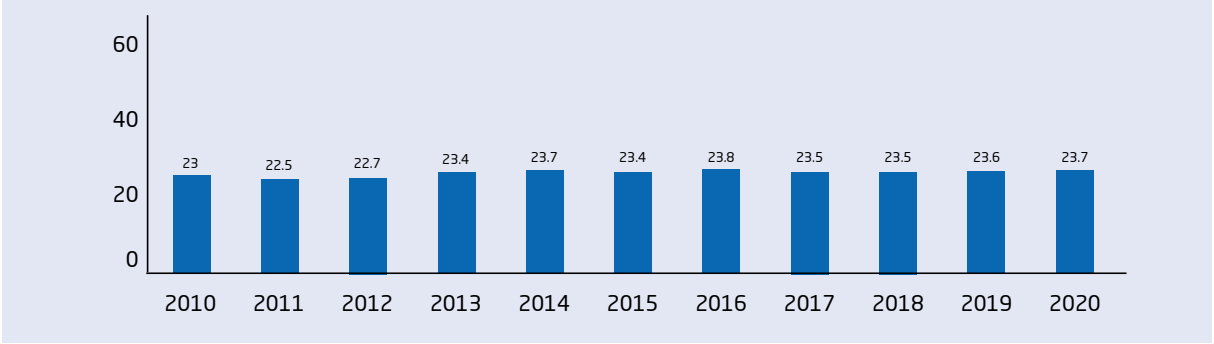

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

أما الشكل (7) فيوضّح الارتفاع الكبير في معدّلات بطالة الإناث مقارنة بالذكور وإن كان الفرق قد تناقص خلال الفترة من الربع الثالث من 2019 إلى الربع الثالث من 2020. في الوقت نفسه شهدت معدّلات البطالة الإجمالية انخفاضًا متواليًا من 11.9% في الربع الثالث من 2017 إلى 7.3% في الربع الثالث من 2020. كما شهدت معدّلات بطالة الإناث نفس الأداء إذ انخفضت من 24.4% في الربع الثالث من 2017 إلى 15.2% في الربع الثالث من 2020. إلا أن معدّلات البطالة للذكور شهدت أداء مختلفًا إذ انخفضت من 8.2% في الربع الثالث من 2017 إلى 4.7% في الربع الثالث من 2019 بينما عاودت الارتفاع إلى 5.8% في الربع الثالث من 2020.

شكل (7): معدَّلات البطالة وفقًا للنوع (%)

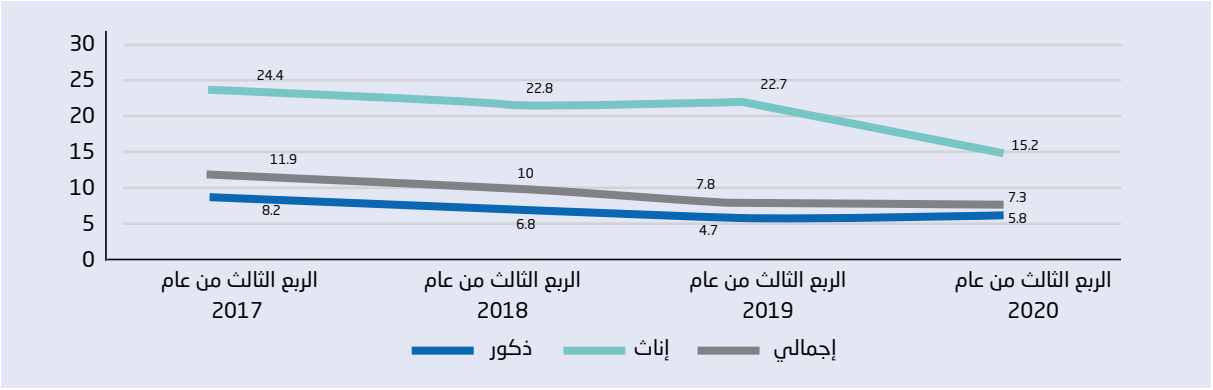

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2020).

وبالنظر إلى الشكل (8) الذي يوضّح معدّلات البطالة وفقًا للفئات العمرية، يظهر أنه بصفة عامة أعلى معدَّلات للبطالة بين الفئة العمرية من 15 إلى 24 سواء للذكور أو للإناث، وهو ما قد يعكس صعوبة الانتقال من المدرسة إلى العمل بالنسبة للمُقبلين الجُدد على سوق العمل. كما يُلاحَظ أن ارتفاع معدَّلات بطالة الذكور في الربع الثالث من 2020 مقارنة بنظيره في 2019 الذي ظهر في الشكل (7) مدفوع أساسًا بارتفاع معدَّلات البطالة للذكور في الفئات العمرية من 25 إلى 49 ومن 50 إلى 64، بينما حقّق الذكور في الفئة العمرية من 15-24 انخفاضًا في معدَّلات البطالة.

شكل (8): معدَّلات البطالة وفقًا للفئات العمرية والنوع (%)

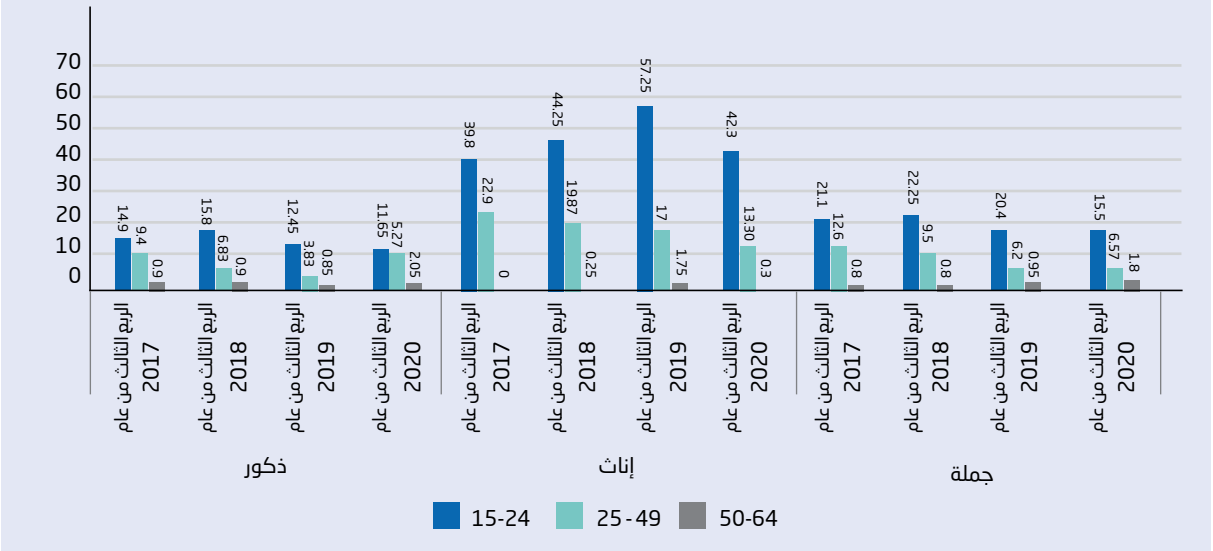

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2020).

ويوضّح الشكل (9) انخفاض معدَّلات البطالة الإجمالية في الربع الثالث من 2020، مقارنة بنفس الربع 2019، وهو ما يرجع إلى انخفاض معدَّلات البطالة لذوي المؤهّل المتوسط الفني والمؤهل فوق المتوسط والجامعي وفوق الجامعي، وهذا الأداء مدفوع بشكل أساسي بانخفاض معدَّلات البطالة للإناث في هذه المستويات التعليمية، بينما شهدت معدَّلات بطالة الذكور ارتفاعًا في كل مستويات التعليم بين الربع الثالث من 2019 والربع الثالث من 2020.[10]

شكل (9): معدّلات البطالة وفقًا للحالة التعليمية و النوع (%)

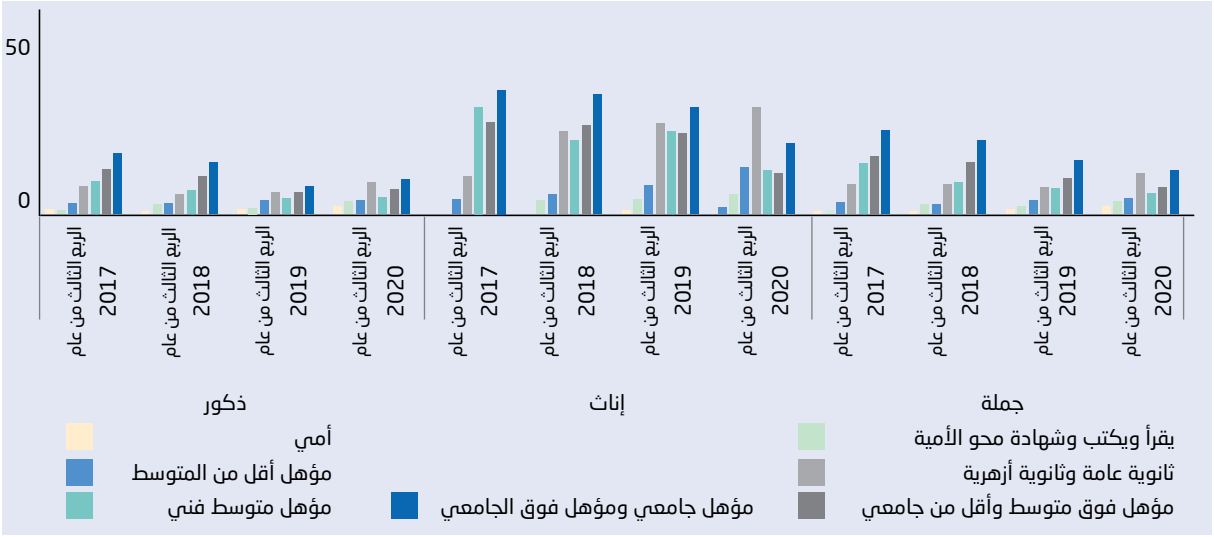

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2020).

ويوضّح الجدول (4) معدّل البطالة وفقًا للمحافظات في عام 2019. وقد سجّلت محافظة البحر الأحمر أكبر معدل بطالة للنساء بنسبة 52.5%، تليها محافظة شمال سيناء بنسبة 48.8%، تليها محافظة الأقصر بنسبة 43.5%، تليها مطروح بنسبة 40.7% ثم دمياط بنسبة 39.3%.[11] ومن ثمَّ هناك حاجة إلى وضع خطط في تلك المحافظات لاستهداف المرأة وتعزيز فرص العمل والتشغيل الخاصة بها، خاصة في محافظات الصعيد.

جدول (4)
معدّل البطالة 15 سنة فأكثر وفقًا للنوع والمحافظات - 2019 (%)

المحافظة	ذكور	إناث	جملة	المحافظة	ذكور	إناث	جملة
القاهرة	7.9	25.6	11.4	بني سويف	1.6	16.4	5.2
الإسكندرية	7.8	24.2	10.9	الفيوم	2.7	7.6	3.5
بورسعيد	8.8	25.7	12.7	المنيا	2	19.2	4.6
السويس	11.8	27.7	15	أسيوط	3.4	25	5.8
دمياط	16.5	39.3	21.1	سوهاج	2.8	25.1	5.1
الدقهلية	3	19	5.5	قنا	3.2	21.9	4.8
الشرقية	4.1	34.1	10.2	أسوان	7.4	23	10.5
القليوبية	6.1	19.8	8.9	الأقصر	1.6	43.5	5.5
كفر الشيخ	4	13.5	6.4	البحر الأحمر	7.7	52.5	14.8
الغربية	3.9	14.6	6.5	الوادي الجديد	0.5	24.3	7.3
المنوفية	3.8	9.6	5.2	مطروح	4.6	40.7	8.1
البحيرة	4.5	19.8	7	شمال سيناء	6.6	48.8	15.6
الإسماعيلية	3.5	25.8	8.7	جنوب سيناء	0	0	0
الجيزة	5.3	24.1	7.9				
معدل الجمهورية	**ذكور**			**إناث**			**جملة**
	4.8			22.7			7.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020). باب العمل. الكتاب السنوي.

وعلى الرغم من التحسّن الواضح في معدّلات البطالة بين النساء، فإنها لا تزال مرتفعة مقارنة بنفس المعدّلات بين الرجال، ولا تزال نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل ضعيفة، رغم التحسّن في معدّلات الالتحاق بالتعليم، والتخرج في التعليم العالي. فكما يشير الشكل (10) ترتفع نسبة خريجي التعليم العالي[12] من الإناث عنها للذكور، فقد وصلت نسبة الخريجات في عام 2018 إلى 52.1% مقارنة بنسبة 47.9% للذكور، بعد أن بلغت نفس النسبة في عام 2014 إلى 43.5% و56.5% للإناث والذكور على التوالي. ومن ثمّ فإن هذه المعدّلات لا تتوافق مع معدّلات سوق العمل كما في الشكل (6) والتي تشير إلى تدنٍّ في نسب مشاركة المرأة.

في الوقت نفسه تستحوذ المرأة على أكبر نِسَب في المقيدين بمراحل الدراسات العليا في 2018/2017 كما يوضّح الشكل (11)، إذ وصلت نسبة الإناث إلى 55.9% و54% لمرحلتي الدبلوم والماجستير على التوالي مقارنة بالذكور، بينما ارتفعت نسبة الذكور المقيدين في مرحلة الدكتوراه إلى 52.8% مقارنة بنسبة 47.2% للإناث. ولعلّ ذلك يرجع إلى عوامل مختلفة، لكن يأتي على رأسها الموروث الثقافي، فقد خلُصت إحدى الدراسات التي أعدّها المجلس القومي للمرأة إلى أن المشاركة الضئيلة للمرأة في سوق العمل، على الرغم من ارتفاع معدّلات التعليم، ترجع إلى الموروثات الثقافية والدور الذي تقوم به المرأة في المحافظة على الأسرة ودعمها في جانب العرض. أما على جانب الطلب فأشارت الدراسة إلى أن النسبة المُنخفضة لمشاركة المرأة في سوق العمل ترجع إلى عدم تمتّع الفرص التشغيلية المتاحة للمرأة بقواعد صديقة للأسرة، خاصة مع انكماش حجم القطاع العام وعدم رغبة القطاع الخاص في تشغيل المرأة والاستثمار في بناء قدراتها نتيجة لارتفاع التكلفة.[13]

شكل (10): تطوّر نسبة خريجي التعليم العالي وفقًا للنوع (2014-2018) (%)

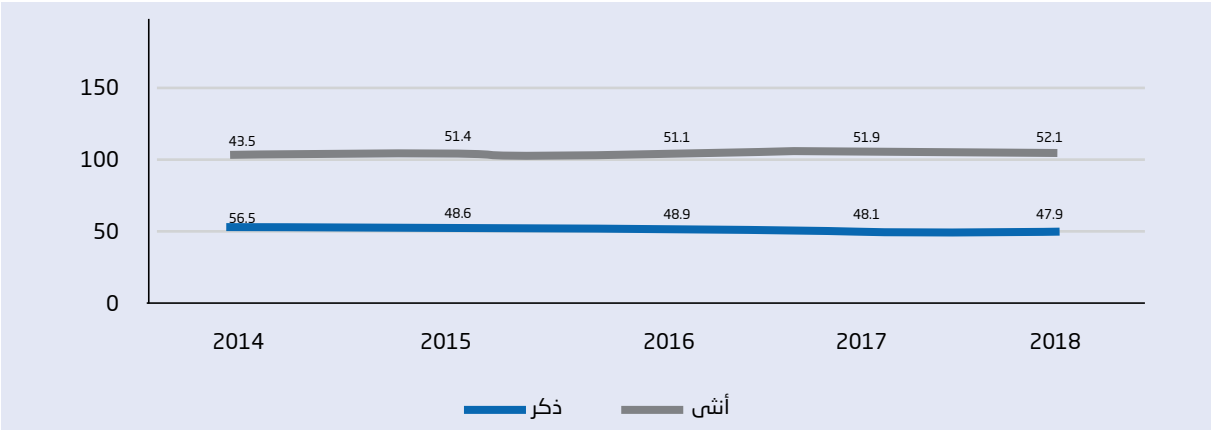

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018). خريجو التعليم العالي والدرجات العلمية.

شكل (11): نسبة الطلاب المقيدين بمرحلة الدراسات العليا من الجامعات المصرية ومعاهد الدراسات العليا وفقًا للنوع (2018/2017) (%)

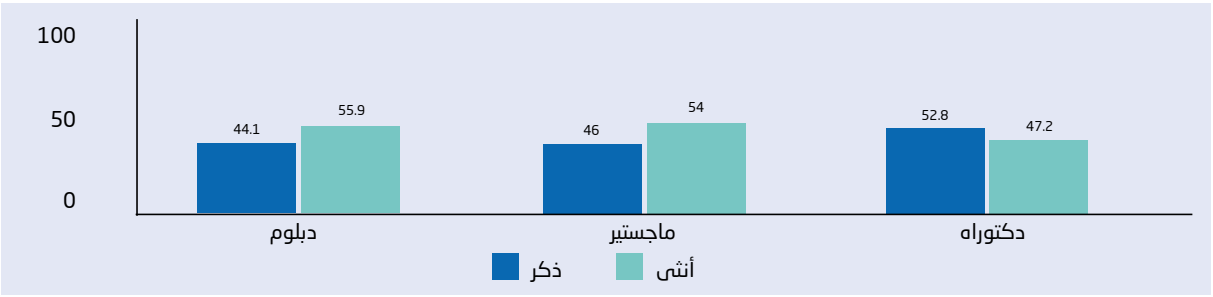

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018). خريجو التعليم العالي والدرجات العلمية.

وتسهم المرأة الريفية بصورة كبيرة في قطاع الزراعة الذي يُعدّ أحد القطاعات الرئيسية في الدولة. وفي مصر، يشمل مفهوم المرأة الريفية شرائح النساء اللاتي يقطنّ البيئة الريفية والصحراوية التي تضم نحو 4625 قرية وتوابعها، وتقدّر تلك الشرائح السكانية من النساء بنحو 27.8% من سكان مصر. ومن ثمّ، تُولّي الدولة المصرية اهتمامًا بها. وتشير الإحصائيات إلى أن 53.8% من عمالة النساء الريفيات تتركز في قطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك في عام 2017، كما تشارك المرأة في أغلب المهام الزراعية ومراحل الإنتاج الزراعي بجميع أنواعه، وتبلغ نسبة بطالة النساء الريفيات قرابة 18.8% مقابل 7.1% للرجال في عام 2017.[14]

ونفّذت الحكومة برنامجًا قوميًا تنمويًا استفادت منه قرابة 18000 امرأة، يشمل تقديم القروض الميسّرة للمرأة الريفية من خلال صندوق التنمية المحلية التمويلي، وتوفير التدريب والمساعدة الفنية اللازمة لدعمها في المشروعات الاقتصادية والحرفية الصغيرة والمتناهية الصغر، كما تقدّم الحكومة الدعم لمساعدة المرأة الريفية على تسويق منتجاتها من خلال المعارض والأسواق المحلية والخارجية.[15]

وفي مسح نفّذه مركز بصيرة، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والبنك الدولي بخصوص الأوضاع المعيشية والفرص المتعلقة بالمرأة الريفية في 2018، على عيّنة من 1054 امرأة ريفية أكبر من 15 سنة، وُجد أن 26% من النساء الريفيات لم يذهبن إلى المدرسة، وقرابة 39% لديهن تعليم أقل من المتوسط، و28% لديهن تعليم متوسط أو أعلى من المتوسط، و6% لديهن تعليم جامعي أو تعليم عالٍ. وبالنسبة للنساء اللاتي لم يلتحقن بالتعليم الجامعي فنحو 33% منهن كان بسبب الزواج، و27% بسبب الظروف المادية، و11% لم يرغبن في استكمال تعليمهن، بينما 9% لم يلتحقن بالتعليم العالي بسبب العادات والتقاليد.[16] وأظهر هذا المسح أيضًا -كما هو موضّح في الشكل (12)- أن 46% من النساء يرون أن القائمين على التوظيف يفضّلون توظيف الرجال بينما 10% فقط يرون أن القائمين على التوظيف يفضّلون توظيف النساء.

شكل (12): ادراك النساء الريفيات بخصوص ما يفضله القائمون على التوظيف (%)

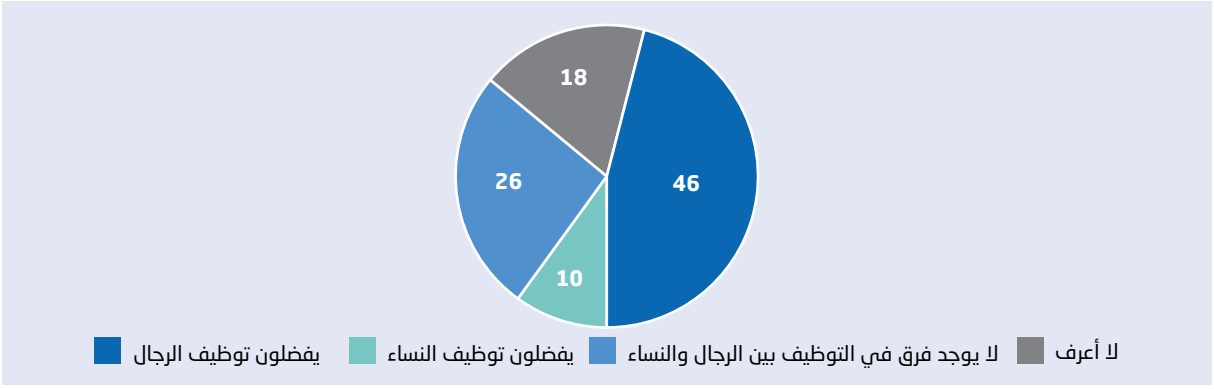

المصدر: National Council for Women et.al (2018).

2-2-3 مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية

تعتبر نسبة مشاركة المرأة في مجالس الإدارات واحدة من أهم المؤشرات التي تدلّ على مدى تمكين المرأة من القيادة واتخاذ القرارات. ففي عام 2018 وصلت نسبة المرأة في مجالس إدارات القطاع المصرفي إلى 11.4%، وفي مجالس إدارات الشركات المدرجة بالبورصة إلى 10.2%، وفي قطاع الأعمال العام إلى 8.3%، والذي مثّل قطاع الأدوية فيه النصيب الأكبر من تمثيل المرأة بنسبة 22%.[17]

وبالنسبة لمشاركة المرأة في العمل بالقطاع العام، فيوضّح الجدول (5) نسبة الإناث بين العاملين المدنيين بالقطاع العام وقطاع الأعمال العام، والتي تبدو نسبة ضئيلة مقارنة بالرجل، إذ وصلت في عام 2018 إلى 12.4% وارتفعت نسبيًا إلى 13.3% في 2019. وبالنظر إلى قطاعات النشاط الاقتصادي عام 2019 نجد أن قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية شهد أكبر مشاركة من المرأة بنسبة 34.2%، يليه قطاع المال والاقتصاد بنسبة 30.2% ثم قطاع الزراعة والأشغال العامة والموارد المائية بنسبة 22.7%. بينما شهد قطاع الإسكان والتعمير أقل نسبة من مشاركة المرأة، وصلت إلى 6.7%. وتجدر الإشارة إلى أن هيئة الرقابة المالية قد أصدرت القرارين رقم 123 و2019/124 بشأن إلزام الشركات بوجود عنصر نسائي واحد على الأقل في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية.[18]

وفي ما يتعلق بالقطاع الحكومي، يشير الجدول (7) إلى أن نسبة مشاركة النساء في العمل بالقطاع الحكومي ارتفعت لتصل إلى 25.4% في عام 2017/2016 مقارنة بنسبة 20.1% في عام 2016/2015. ولعلّ أحد أسباب هذا الارتفاع يعود إلى أن المرأة تفضّل العمل في القطاع الحكومي نتيجة عوامل تتعلّق بالاستقرار ووجود بيئة مواتية، بالإضافة إلى الفرص المتاحة في الترقي وتولّي مناصب قيادية مقارنة بالقطاع الخاص، إذ إن ظروف العمل في القطاع الخاص عادة لا توفّر المتطلبات الخاصة بالمرأة والمتعلقة بالأمان الوظيفي وساعات العمل.[19] وتشير إحدى الدراسات التي أعدّها المجلس القومي للمرأة أن المرأة العاملة في مصر تعاني من مجموعة من التحدّيات، منها الأجور المنخفضة والفرص المحدودة للتطوّر في مجال العمل.[20]

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الخدمة المدنية رقم 2016/81 جاء ليعزّز حقوق المرأة في العمل، إذ كفل للمرأة الحق في التقدم لشغل الوظائف العامة بوحدات الجهاز الإداري للدولة، وفقًا للجدارة ودون تمييز، بالإضافة إلى إعطاء المرأة العاملة في الخدمة المدنية الحق في الترقية إذا ثبت تفوقها وامتيازها. كما كَفَل القانون للمرأة الحق في التقدم لشغل الوظائف القيادية والإشرافية، بالإضافة إلى الحق في التقدم لطلب العمل بعض الوقت لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع مقابل الحصول على 65% من الأجر الوظيفي والمكمل والإجازات الاعتيادية والمرضية والعارضة، كما ضمن القانون الحق في تخفيض عدد ساعات العمل اليومية في بعض الحالات، والحصول على إجازة وضع لمدة أربعة شهور، والحصول على إجازة رعاية طفل، وإجازة مرافقة الزوج، وإجازة مرافقة مريض، وإجازة في أيام الاختبارات للموظّفات المقيّدات بالبرامج الأكاديمية.[21] ومن ثمّ، تُعد هذه الامتيازات أحد الأسباب الأساسية في رغبة المرأة العمل في القطاع العام عنها في القطاع الخاص.

جدول (5)

العاملون المدنيون بالقطاع العام وقطاع الأعمال العام وفقًا للنشاط الاقتصادي والنوع

قطاعات النشاط	2018			2019		
	الذكور %	الإناث %	جملة	الذكور %	الإناث %	جملة
الزراعة والأشغال العامة والموارد المائية	73.4	26.6	17321	77.3	22.7	22412
الصناعة والبترول والثروة المعدنية	89.3	10.7	201298	88.7	11.3	183775
الكهرباء	87.9	12.1	12990	87.3	12.7	127420
النقل والمواصلات	92.0	8.0	50480	92.0	8.0	48711
التموين والتجارة الداخلية	82.5	17.5	34148	82.5	17.5	30367
المال والاقتصاد	75.2	24.8	62666	69.8	30.2	70063
الإسكان والتعمير	93.8	6.2	222091	93.3	6.7	212163
الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية	64.6	35.4	26893	65.8	34.2	24061
الثقافة والإعلام	83.1	16.9	1968	83.0	17.0	1901
السياحة والطيران	84.0	16.0	47465	84.1	15.9	45746
الدفاع والأمن والعدالة	89.5	10.5	24498	89.6	10.4	24579
الإجمالي	87.6	12.4	818788	86.7	13.3	791198

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020). باب العمل. الكتاب السنوي.

وكما يوضّح الجدولان (6) و (7)، فإن النسبة الأكبر من الإناث تعمل في القطاع الحكومي بنسبة 41.8% في الحضر و28.3% في الريف مقابل 58.2% و70.7% للذكور في الحضر والريف على التوالي.[22] وربما يعكس ذلك أهمية العمل في القطاع الحكومي بالنسبة للمرأة، إذ إنه أكثر ملاءمة للظروف الخاصة بها عن القطاع الخاص في ما يتعلق بساعات العمل، وتطبيق اللوائح والقوانين. ولكن من الواضح أن الريف يشهد فارقًا كبيرًا بين نسبة الذكور والإناث، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة العمل في الريف بالنسبة للمرأة التي تغلب عليها الأعمال المتعلقة بالزراعة

والنشاطات الأخرى. أما بالنسبة للقطاع الخاص فتوضّح البيانات ضآلة نسبة مشاركة المرأة فيه مقارنة بالرجال، فوصلت في مجملها إلى 14.8% مقارنة بنحو 85% للذكور داخل المنشآت، و13.3% مقارنة بنحو 86.7% للذكور خارج المنشآت، وهي تعدّ نسب ضئيلة تحتاج إلى حثّ القطاع الخاص على تعزيز نسبة مشاركة المرأة في هذا المجال، كما تحتاج إلى بذل مزيد من الجهود لمعرفة التحدّيات التي تواجهها المرأة للمشاركة في هذا القطاع سواء تحدّيات تتعلق بمناخ العمل بما يتضمّنه من لوائح وقواعد قد لا تتناسب مع ظروف المرأة، والقوانين التي تحكم عمل هذا القطاع، والطابع الثقافي الذي يغلب على المجتمع ومن ثمّ ينعكس على فكرة التوجّه لشغل المرأة للوظائف في القطاع الخاص.

جدول (6)

نسبة المشتغلين (15 سنة فأكثر) طبقًا لنوع القطاع والنوع ومحل الإقامة لعام 2018 (%)

محل الإقامة	النوع	القطاع						الإجمالي
		حكومي	عام	خاص		استثماري	أخرى	
				داخل المنشآت	خارج المنشآت			
حضر	ذكور	58.2	85.7	84.9	93.6	83.2	68.3	81.2
	إناث	41.8	14.3	15.1	6.4	16.8	31.7	18.8
ريف	ذكور	70.7	93.9	85.5	84.3	90.8	66	82.2
	إناث	28.3	6.1	14.5	15.7	9.2	34	17.8
جملة	ذكور	65	89.3	85.2	86.7	86.4	67.2	81.8
	إناث	35	10.7	14.8	13.3	13.6	32.8	18.2

المصدر: حُسبت النِسَب وفق الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2019). النشرة السنوية المجمّعة لبحث القوى العاملة.

جدول (7)

العاملون بالقطاع الحكومي للدولة وفقًا للنوع

2016/2015			2017/2016		
ذكور %	إناث %	جملة	ذكور %	إناث %	جملة
79.9	20.1	5771915	74.6	25.4	5022821

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2019). الكتاب السنوي.

3-2-3 المرأة والتمويل متناهي الصغر

يعمل عدد كبير من النساء في نطاق القطاع غير الرسمي، ومن الواضح أن نسبة كبيرة من النساء اتّجهن إلى التوظيف الشخصي من خلال الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر، ومن الجدير بالذكر أن قانون الاستثمار رقم 2017/72 عزّز من المساواة في الفرص الاستثمارية وأكّد بذلك أحقية المرأة في الحصول على الفرص الاستثمارية دون تمييز. كما أعطى القانون رقم 2020/152 بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حوافز وإعفاءات ضريبية وجمركية لتلك الفئة من المشروعات والتي تستفيد منها المرأة بشكل كبير. ومن الواضح أن الدولة المصرية تبذل جهدًا في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال توفير التمويل متناهي الصغر، فكما يوضّح الجدول (8)، شهدت نهاية الربع الثاني من عام 2020 نموًا في قيم أرصدة التمويل متناهي الصغر التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية وعدد المستفيدين، مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2019. كذلك استحوذت المرأة على النصيب الأكبر من التمويل متناهي الصغر، فقد بلغ عدد المستفيدين من الإناث في نهاية الربع الثاني من عام 2020 نحو 1.97 مليون مستفيدة بأرصدة تمويل قدرها 8.19 مليار جنيه، مقارنة بنحو 1.93 مليون مستفيدة بنهاية الربع الثاني من عام 2019 بأرصدة تمويل بلغت 6.82 مليار جنيه، في مقابل عدد العملاء الذكور الذي بلغ في نهاية الربع الثاني من عام 2020 نحو 1.1 مليون مستفيد بأرصدة تمويل قدرها 9.03 مليار جنيه، مقارنة بنحو مليون مستفيد في نهاية الربع الثاني من عام 2019 بأرصدة تمويل

قدرها 6.97 مليار جنيه.[23] ومن الواضح أن هناك زيادة في أرصدة التمويل بنسبة كبيرة سواء بالنسبة للذكور أو الإناث مما يعكس الرغبة في تقديم الدعم لمثل ذلك النوع من المشروعات التي تُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والحدّ من وطأة الفقر.

جدول (8)

تطوّر نشاط التمويل متناهي الصغر وفقًا لنوع المستفيد

نوع المستفيد	نهاية الربع الثاني من عام 2019			نهاية الربع الثاني من عام 2020			
	عدد المستفيدين	النسبة %	أرصدة التمويل بالجنيه المصري	عدد المستفيدين	النسبة %	أرصدة التمويل بالجنيه المصري	النسبة %
ذكور	1004791	34.23	6971997651	1125646	50.55	9031141840	52.44
إناث	1930244	65.77	6821427419	1979017	63.74	8191046696	47.56

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية (2020). تقرير الربع الثاني من عام 2020 عن نشاط التمويل متناهي الصغر.

الإطار (3): دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال

- في إطار تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، أعدَّ المجلس القومي للمرأة، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية، والمعونة الكندية، دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال، بهدف تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية. وجرى إعداد الدليل باللغة العامية لتسهيل استيعاب المعلومات المتوافرة فيه. وشارك المجلس القومي للمرأة في إعداد دورات تدريبية بخصوص الدليل بالتعاون مع المركز.
- ويهدف الدليل إلى بناء قدرات المرأة التي ترغب في بدء تأسيس مشروع لمساعدتها على توفير دخل مناسب، بالإضافة إلى مساعدة المرأة التي لديها مشروع بالفعل وترغب في توسيعه، أو التي تواجه مشكلات في تنفيذه من خلال تقديم النصح والتوجيهات من خلال هذا الدليل.
- وينقسم الدليل إلى أربعة أجزاء رئيسية، يتضمَّن الأول منها كيفية الدخول في عالم الأعمال والمعلومات الأساسية التي تحتاج إليها المرأة للدخول فيه، أما الجزء الثاني فيتضمّن شرحًا لمراحل المشروع والخدمات الخاصة بكل منها، والبيانات المتعلقة بأماكن توفير هذه الخدمات. ويشمل الجزء الثالث شرحًا تفصيليًا لخطوات تأسيس المشروع، ويتناول الجزء الرابع بنكًا للمعلومات يشمل أسماء ووسائل اتصال جميع الجهات التي من الممكن أن تتعامل معها المرأة في مراحل المشروع.

المصدر: جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويوضّح الجدول (9) نشاط جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في ما يتعلّق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. وعلى عكس الهيئة العامة للرقابة المالية، ذهبت النسبة الأكبر من التمويل إلى المشروعات الخاصة بالذكور في جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. ويوضّح الجدول أن معدل الإقراض في ازدياد خلال السنوات القليلة الماضية مقارنة بالأعوام 2010، و2011، و2012، وشهد العام 2017 أكبر عدد، سواء من المشروعات الصغيرة أو المتناهية الصغر الخاصة بالمرأة. كما يوضّح الجدول أن المشروعات المتناهية الصغر هي الأكثر استخدامًا بالنسبة للمرأة، إذ وصلت نسبة المشروعات المتناهية الصغر التي تمتلكها المرأة إلى 48% مقابل 52% للرجل. ولعلّ ذلك يرجع إلى سهولة تعامل المرأة مع مثل هذا النوع من المشروعات من ناحية سداد القروض. كما أن هذا النوع من المشروعات يخاطب الفئات الأكثر احتياجًا الذين لا يستطيعون الوفاء بالتزامات المشروعات الصغيرة.

جدول (9)

تطوّر نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ضمن نشاط جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

السنة	المشروعات الصغيرة				الإقراض متناهي الصغر			
	عدد المشروعات		المنصَرف بالمليون		عدد المشروعات		المنصَرف بالمليون	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
2010	6787	2573	477	129	72168	83588	298	211
2011	13282	4670	999	273	61951	65033	279	193
2012	13485	4272	1260	259	79122	69094	400	231
2013	9403	3126	1529	251	97791	67487	553	311
2014	12530	3516	1739	372.3	86711	75560	570.8	347.8
2015	14954	4389	2570	504.3	104870	83406	900.8	513.2
2016	12215	4841	1743	484.6	96807	90814	947	590
2017	11206	4955	2093	722	114781	121216	1333.5	935
2018	12077	4467	1702	647	120192	114339	1890	1237

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019). الكتاب الإحصائي السنوي. باب الرعاية الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن بحث القوى العاملة للربع الأول من العام 2020 الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يشير إلى أن عدد المشتغلين ممن يعملون لحسابهم قد بلغ 3.527 مليون مشتغل منهم 3.171 مليون مشتغل من الذكور، ونحو 356 ألف مشتغلة من الإناث، بينما بلغ عدد المشتغلين الذين يعملون في مشروع أُسري دون أجر 1.594 مليون مشتغل منهم 660 ألف مشتغل من الذكور، ونحو 934 ألف مشتغلة من الإناث.[24] وتشير تلك البيانات إلى زيادة كبيرة في نسبة النساء اللائي يعملن دون أجر، والتي عادة ما تكون ناتجة عن اعتبارات وعادات ثقافية تحتاج إلى مزيد من الجهد لرفع الوعي بشأن حق المرأة في الحصول على أجر مقابل عملها، حتى في المشروعات الأسرية.

4-2-3 المرأة والشمول المالي

مصر إحدى الدول الأعضاء، من خلال البنك المركزي المصري في "تحالف الشمول المالي"، والذي يهدف إلى تشجيع الدول الأعضاء على تبنّي سياسات مالية شاملة في الدول النامية لمواجهة الفقر. ومصر من الدول التي تبنّت إعلان "مايا" الذي صدر في عام 2011 ليمثّل الإطار العام الذي تضع من خلاله المؤسسات المالية أهدافًا رئيسية للشمول المالي وتدمجها في السياسات الوطنية. ويهدف إعلان "مايا" إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية، وبخاصة الهدف المتعلّق بالحدّ من الفقر.

ويأتي الشمول المالي للمرأة على رأس أولويات الحكومة المصرية، سواء من خلال استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، أو من خلال الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 التي نصّت على وضع آليات لتوسيع الشمول المالي ونفاذ المرأة للخدمات المالية المختلفة. وبالفعل، خلال السنوات القليلة الماضية بُذِل عديدٌ من الجهود لتعزيز الشمول المالي للمرأة، كتوقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة لتعزيز الشمول المالي من خلال رفع نسب الادّخار وتشجيع ريادة الأعمال للمرأة عن طريق رفع معدّلات حصولها على الخدمات المالية، وبخاصة المصرفية، تحت مظلة الشمول المالي، وزيادة الوعي المالي من خلال نشر الثقافة المالية للمرأة خاصة بين طالبات المدارس والجامعات.[25] كما أُطلِق برنامج الادّخار والإقراض الرقمي الذي يهدف إلى استخدام المحفظة الإلكترونية على الهواتف المحمولة لخمس مجموعات ادّخارية بواقع 20 سيدة لكل مجموعة، بإجمالي 100 سيدة، كما أُطلِقت حملة إعلامية مخصّصة للشمول المالي وزيادة المعرفة والثقافة المالية لتغيير الثقافة المجتمعية المغلوطة، استفادت منها نحو 119170 سيدة حتى عام 2019، بالإضافة إلى إطلاق المرحلة الأولى من برنامج لتدريب المدرّبين لرفع الوعي بالشمول المالي، استفادت منها قرابة 883 سيدة ريفية في جميع محافظات مصر.

جدول (10)						
تطوّر وضع مصر في بعض المؤشرات الخاصة بالمؤشر العالمي للشمول المالي (%)						
المؤشرات	2011		2014		2017	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
نسبة الأفراد الذين لديهم حسابات (أكثر من 15 سنة)	13	7	19	9	39	27
نسبة الأفراد الذين لديهم حسابات في المؤسسات المالية (أكثر من 15 سنة)	13	7	18	9	37	27
نسبة الأفراد الذين استخدموا الإنترنت لدفع الفواتير في السنة الماضية (أكثر من 15 سنة)	-	-	-	-	2	2
نسبة الأفراد الذين استخدموا الإنترنت لدفع الفواتير أو لشراء المنتجات عبر الإنترنت في السنة الماضية (أكثر من 15 سنة)	-	-	2	1	4	3
نسبة الأفراد الذين ادخروا في المؤسسات المالية (أكثر من 15 سنة)	1	1	4	4	9	4
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات السحب (أكثر من 15 سنة)	8	3	13	6	29	21
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمان (أكثر من 15 سنة)	2	1	3	1	4	3
نسبة الأفراد الذين أرسلوا أو استقبلوا تحويلات المصريين في الخارج (أكثر من 15 سنة)	-	-	12	10	23	16
نسبة الأفراد الذين لديهم حسابات عن طريق الهاتف المحمول (أكثر من 15 سنة)	-	-	2	0	3	1

المصدر: World Bank .Global Findex Database.

وعلى الرغم من التحسّن الملحوظ في بعض مؤشرات الشمول المالي الواردة في المؤشر العالمي للشمول المالي، كما هو موضّح في الجدول (10)، فإن نسبة تمكين كلٍّ من الذكور والإناث من الخدمات المالية لا تزال ضعيفة. كما أن هناك فجوة واضحة بين الذكور والإناث في هذه المؤشرات، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الإناث اللاتي لديهن حسابات من 9% إلى 27% بين الأعوام 2014 و2017، فإن هذه النسبة لا تزال منخفضة مقارنة بالذكور والتي ارتفعت من 19% إلى 39% في 2014 و2017 على التوالي. ويشير الجدول إلى النسبة المتدنّية للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت لدفع الفواتير والتي بلغت 2% لكلٍّ من الذكور والإناث في عام 2017، وهي نسبة منخفضة للغاية ومن الممكن أن تدلّ على ضعف الثقافة المالية. كما تدنّت نسبة الإناث اللاتي لديهن بطاقات ائتمان مقارنة بالذكور إذ وصلت إلى 1% و3% في عامي 2014 و2017 على التوالي مقارنة بنسبة 3% و4% للذكور في نفس الفترة. وفي حقيقة الأمر، فإن النسب متدنّية على مستوى الذكور والإناث. أما نسبة الأفراد الذين لديهم حسابات عن طريق الهاتف المحمول فبلغت 2% و3% للذكور في عامي 2014 و2017 على التوالي مقارنة بنسبة 0% و1% للإناث في نفس الفترة على التوالي.

وعند الحديث عن الشمول المالي للمرأة في مصر، لا بدّ من التطرّق إلى جانبي العرض والطلب. فعلى جانب العرض، يمثّل ضعف المنتجات والخدمات المالية التي تلائم الاحتياجات المالية أحد التحديات الرئيسية. أما على جانب الطلب فهناك حاجة إلى تعزيز القدرات المالية للمرأة وتحسين المعرفة والثقافة المالية، بهدف تشجيع المرأة للحصول على المنتجات المالية واستخدامها.[26] وفي العموم، يوجد تحدٍ كبير يتعلّق بوفرة البيانات المتعلّقة بالشمول المالي وإتاحتها، إلا أن البنك المركزي أنشأ في عام 2018 قاعدة بيانات شاملة لتجميع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالشمول المالي من القطاع المصرفي وتحليلها بهدف الوصول إلى العدد الفعلي للمستفيدين من الخدمات المصرفية.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي المصري أعدَّ في عام 2016 تحليلًا للفجوة في ما يتعلق بجانب العرض لقياس الشمول المالي في مصر، واستُكمِل تحليل الفجوة باستقصاء محدود لجانب الطلب للتحقق من استخدام الخدمات المالية. ويوضِّح الشكل (13) النتائج المتعلقة باستخدام الخدمات المالية وفقًا للنوع. وكما يوضَّح الشكل فإن الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق باستخدام الخدمات المالية تصل في بعض الخدمات إلى النصف، مثل الخدمات المتعلقة بالاقتراض والادّخار والتأمين، وهو الأمر الذي يوضِّح ضرورة توجيه سياسات أكثر اتساقًا تستهدف تعزيز الشمول المالي للمرأة.

ووفقًا لاستطلاع بصيرة في بداية عام 2017، فإن نحو 71.4% من الإناث مستبعَدون من الشمول المالي أيًا كانت الأسباب مقابل 63.9% من الذكور.

شكل (13): نسبة استخدام الخدمات المالية وفقًا للنوع (2016) (%)

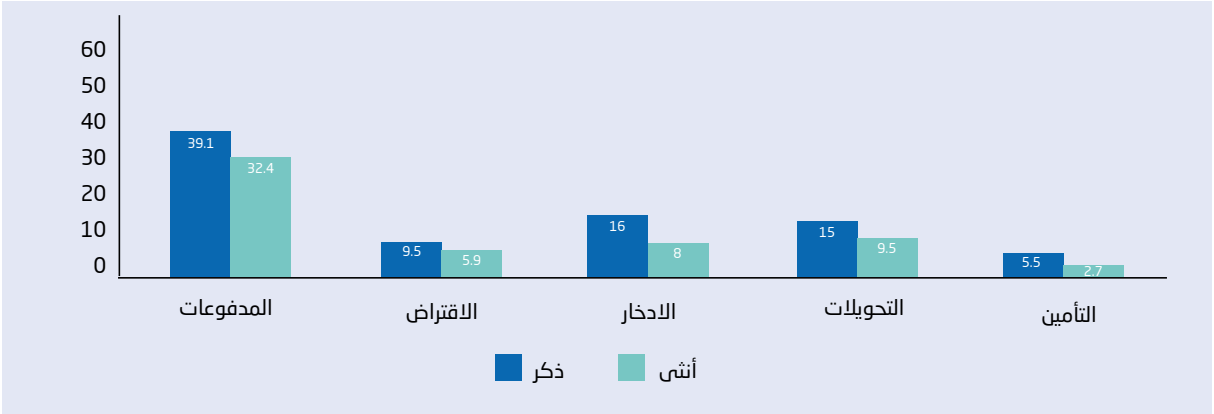

المصدر: AFI, Central Bank of Egypt and Bridging the Gap (2019). Integrating Gender and Women's Financial Inclusion Into The Central Bank Of Egypt's (CBE) Framework: Case Study.

وفي المسح الذي نفَّذه مركز بصيرة، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والبنك الدولي، السابق الإشارة إليه، بخصوص الأوضاع المعيشية والفُرص المتعلقة بالمرأة الريفية في 2018، أشار إلى أن نحو 20% من السيدات في العيّنة المختارة أجبن بأن لديهنّ فروعًا للبنوك في قُراهنّ، بينما 68% لديهنّ فروع لمكاتب البريد المصري في القرى. ويشير الشكل التالي إلى إدراك النساء الريفيات بخصوص الاحتفاظ بالنقود، فالنسبة الأكبر منهنّ، والتي تمثل 35%، يُردن الاحتفاظ بالنقود في البريد المصري، يليه البنوك بنسبة 29% وهي نِسب وإن كانت منخفضة فإنما محمودة بعض الشيء، إذ إنها تُدلّل على وعي المرأة بعملية الادّخار في المؤسسات المصرفية بينما يحظى شراء الأراضي الزراعية بأقل نسبة تصل إلى 1.4% [27]

شكل (14): إجابة النساء الريفيات عن السؤال المتعلّق بماذا ستفعلين إذا كانت لديك نقود وتريدين الاحتفاظ بها (%)

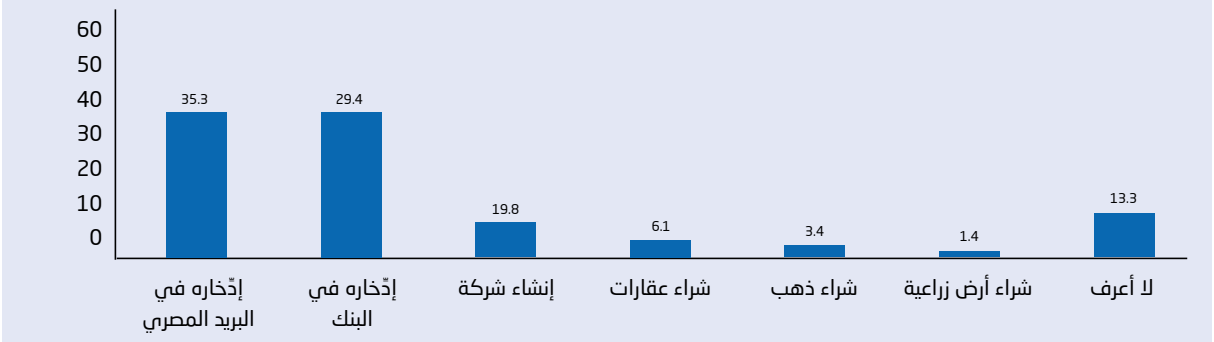

المصدر: National Council for Women et.al (2018).

ويُعد الوصول إلى الهواتف المحمولة واستخدامها أحد أسباب تعزيز الشمول المالي، إذ يوضّح الجدول (11) نسبة الأفراد الذين لديهم هاتف محمول طبقًا للنوع ومكان الإقامة، ويوضّح الجدول ارتفاع نسبة النساء اللاتي لديهن هواتف محمولة إلى 87.9% في 2018/2017 مقارنة بنحو 72.4% في 2014/2013، بالإضافة إلى ارتفاع هذه النسبة في الحضر والريف إلى 91% و86.7% على التوالي في 2018/2017 مقارنة بنحو 82.4% و74.2% على التوالي في 2014/2013، الأمر الذي يوضّح استهداف النساء خلال السنوات الماضية وتعزيز إتاحة الخدمات المتعلقة بالاتصالات الخاصة بهنّ. ويوضّح الجدول أيضًا ضيق الفجوة بين الذكور والإناث في ما يتعلق باستخدام الهواتف المحمولة، فتصل نسبة النساء إلى 87.9% في 2018/2017 مقارنة بنحو 89.2% للرجال في نفس العام.

جدول (11)

تطوّر نسبة الأفراد (6 سنوات فأكثر) الذين لديهم هاتف محمول طبقًا للنوع ومكان الإقامة (%)

البيان	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017
ذكور	82.8	82.9	86.6	90.7	89.2
إناث	72.4	79	82.9	84.2	87.9
حضر	82.4	83.6	88.6	90.5	91
ريف	74.2	78.9	81.8	85.2	86.7
الإجمالي	77.8	81	84.8	87.5	88.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019). التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 في مصر.

ويمكن القول إن الحكومة المصرية تبذل عديدًا من الجهود في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، كما هو موضّح في الشكل (15)، إذ تولّي الدولة اهتمامًا بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من أهمية في توفير فرص عمل للمرأة، بالإضافة إلى الاهتمام ببعض القطاعات التي بها نسبة عالية من مشاركة المرأة، مثل قطاع الزراعة، فضلًا عن تعزيز دور المرأة كمستثمرة في المجتمع. في الوقت نفسه فإن انتشار فيروس كورونا المستجد خلال العام 2020، سيكون له تأثير إيجابي في قضايا الشمول المالي والتعاملات الإلكترونية للمرأة المصرية. ولكن ما زالت هناك حاجة إلى الاستمرار في صياغة السياسات والخطط التي تؤمّن مزيدًا من اندماج المرأة في الاقتصاد.

الإطار (4): بعض جهود التمكين الاقتصادي للمرأة

- أُطلِق برنامج "مستورة" من خلال بنك ناصر الاجتماعي، إذ قُدّمت برامج تمويلية للمرأة بهدف تحويلها من مُتلقية للدعم إلى عنصر فعّال وطاقة مُنتجة وصُرف مبلغ 320 مليون جنيه لعدد أكبر من 19 ألف مستفيدة، بالإضافة إلى تخصيص 3000 قرض من قروض مستورة للسيدات من ذوي الاحتياجات الخاصة لدمجهم في الحياة الاقتصادية.
- أُنشِئت "مراكز خدمة النساء العاملات" بهدف تشجيعهنّ على المشاركة في سوق العمل من خلال 41 مركزًا في 22 محافظة. ويبلغ عدد المستفيدات 195 ألفًا من هذه المراكز، بالإضافة إلى بدء تطوير الحضانات والتوسع فيها بشكل ابتكاري لاستقبال أطفال السيدات العاملات، وحرصًا على تنمية الطفولة المبكرة والاستثمار فيها.
- تنفيذ مشروع "المرأة والعمل" و"قدم الخير" و"قرية واحدة منتج واحد" كبرامج لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات.
- إطلاق مبادرة "ادها وادود" لتمكين صاحبات الحرف اليدوية ذات الطابع المصري الأصيل من حرفتهن والعمل على تطويرها والترويج لها.
- إطلاق مبادرة "القطن المصري من الزارعة إلى الحصاد" لتدريب النساء على الجني المُحسّن لزيادة إنتاجية القطن.

المصدر: المجلس القومي للمرأة

شكل (15): التمكين الاقتصادي في أرقام

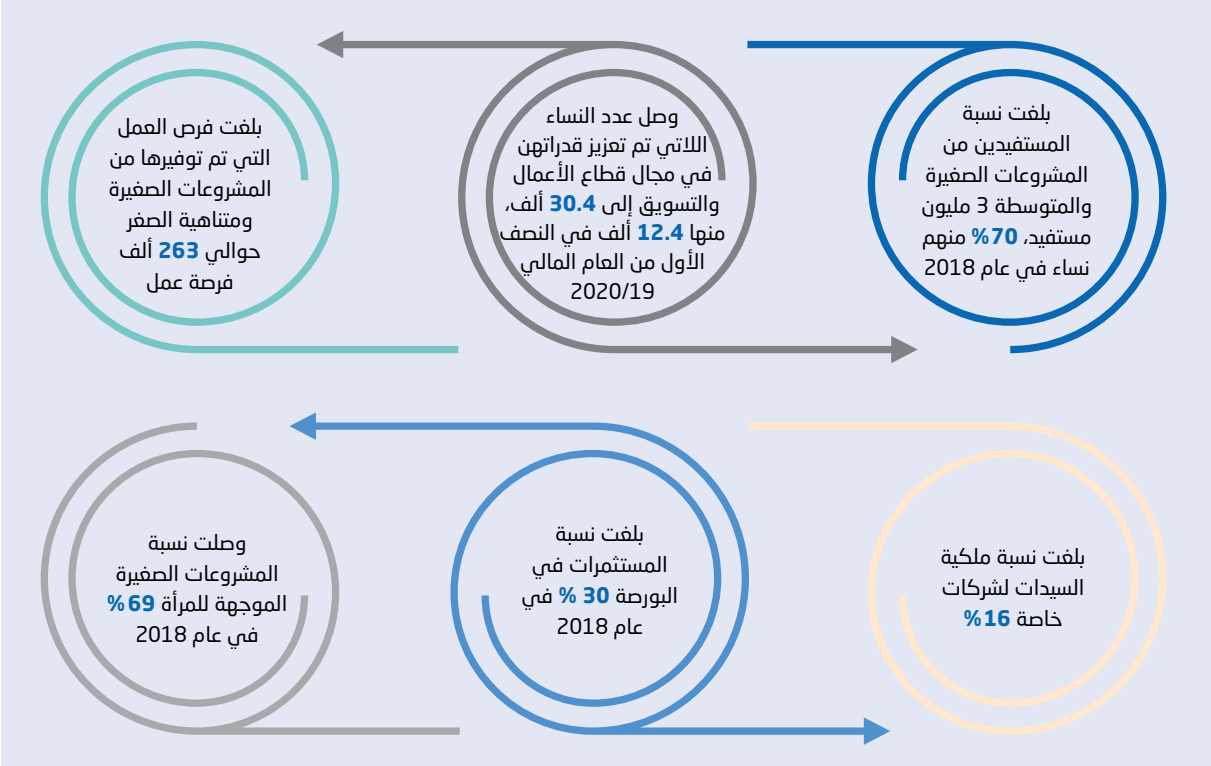

3-3 التمكين الاجتماعي

تستهدف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية في شقّها الاجتماعي تحقيق مشاركة أوسع للمرأة، وتعظيم قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تُكرّس التمييز ضدها، سواء في المجال العام أو داخل الأسرة، وتقديم المساندة القانونية وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، ومساندة نوعية لبعض الفئات الخاصة. وحدّدت الاستراتيجية عددًا من الآليات تتمثّل في إنشاء شبكة من مكاتب تقديم الاستشارة والخدمات القانونية لمساندة النساء، لا سيّما الفقيرات، للوصول إلى العدالة من خلال توعيتهنّ بحقوقهنّ ومساعدتهنّ للحصول عليها بالقانون، وتفعيل دور مكاتب الشكاوى التابعة للمجلس القومي للمرأة لتصبح قناة اللجوء الأولى للمرأة لحلّ مشكلاتها، فضلًا عن تعزيز الخدمات للسجينات من خلال تقديم الرعاية الصحية اللازمة لهن، خاصةً كبار السن منهن، وتسهيل إجراءات رؤية السجينات لأبنائهنّ خاصةً لمن لديهنّ أبناء أقل من 15 سنة، ومعالجة مشكلة الغارمات.

1-3-3 الرعاية الصحية للمرأة

تُعدّ الرعاية الصحية أحد أهم القضايا الأساسية التي تساعد على تمكين المرأة. ووفق المسح الصحي الأخير في عام 2014، يستخدم نحو ثلاثة أخماس النساء في سن الإنجاب وسائل تنظيم الأسرة. وفي ما يتعلق بتطوّر استخدام هذه الوسائل نجد أن مصر حقّقت تقدمًا ملحوظًا من 56% في عام 2000 إلى 60% في عام 2008 لتنخفض انخفاضًا طفيفًا في عام 2014 لتصل إلى 59%.[28] ويشير المسح الصحي أيضًا إلى أن نسبة النساء اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة في الوجه البحري وصلت إلى 64% مقارنة بالنساء في الوجه القبلي التي وصلت إلى 50%. وتزايد معدل الإنجاب من 3 إلى 3.5 خلال الفترة من 2008 وحتى 2014.[29] ثم أخذ في التراجع ليصل إلى 3.4 في عام 2017، ثم إلى 2.9 في عام 2020. الأمر الذي قد يؤثر بالسلب في التمكين الاقتصادي للمرأة وفُرص مشاركتها في سوق العمل. وفي مسح أجراه مركز بصيرة بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والبنك الدولي على عيّنة عشوائية تتكوّن من 1120 امرأة أكبر من 15 عامًا، بخصوص إدراك المرأة المصرية بشأن القضايا المتعلقة بالصحة والصحة الإنجابية في نوفمبر 2018، أظهر أن 54% من النساء المتزوجات (من سن 15-49) اللاتي سُئِلن بخصوص العدد المثالي للأطفال، أجبن باثنين أو أقل، بينما أجاب 34% ثلاثة أطفال، وأجاب 9% أربعة أطفال أو أكثر، وأجاب 4% وفق ما تتحمّله الأسرة وإرادة الله. ومن الجدير بالذكر أن هناك تحسنًا مقارنة بنتائج المسح الصحي في 2014، والتي أظهرت أن 40% من النساء المتزوجات أجبن طفلين أو أقل، وأجاب 29% ثلاثة أطفال، وأجاب27% أربعة أو أكثر، و4% لم يقدّمن أي إجابات.[30] ولعلّ هذا

يوضّح الجهود الحكومية وغير الحكومية المبذولة في خطط التوعية وإتاحة الخدمات خلال تلك الفترة.

ونظرًا إلى أن قضية الصحة الإنجابية واحدة من أهم القضايا التي تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن النساء اللاتي يتمتّعن بصحة إنجابية جيدة أكثر ميلًا إلى الاستثمار في الصحة والتعليم لهنّ ولأطفالهن، فقد اهتمت الدولة المصرية بقضية الصحة الإنجابية. وأصدر المجلس القومي للسكان الاستراتيجية القومية للصحة الإنجابية 2015-2020 والتي تتضمَّن ثلاثة محاور أساسية هي دعم النظام الصحي وتعزيزه بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية والسياسية والمؤسسية اللازمة لخدمات الصحة الإنجابية والجنسية، ورفع الوعي المجتمعي بقضايا الصحة الإنجابية والجنسية، والحثّ على تبنّي سلوكيات واختيارات إنجابية سليمة، وتطوير برامج الصحة الإنجابية والجنسية للمراهقين والشباب ودعمها. وتضمَّنت هذه الاستراتيجية مجموعة من التحدّيات، منها عدم بلورة مفهوم واضح للصحة الإنجابية لدى مقدّمي الخدمات، وضعف تكامل الخدمات بين القطاعات المختلفة، وضعف القدرات البشرية، خاصة في ما يتعلّق بالأطباء والتمريض ببعض المستشفيات، وخاصة في الوجه القبلي والمحافظات الحدودية، ومحدودية وسائل تنظيم الأسرة المتاحة في المراكز الصحية، وضعف جودة الخدمات، وضعف الحوافز المُقدَّمة للأطباء، وضعف دور الإعلام في التوعية، وضعف الشراكات المختلفة.[31]

كما أفردت الاستراتيجية القومية للسكان 2015-2030 محورًا خاصًا بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية يهدف إلى توفير رصيد كافٍ من وسائل تنظيم الأسرة، لتلبية احتياجات القطاع الحكومي والأهلي والخاص، وتوسيع نطاق إتاحة خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من خلال العيادات المتنقلة والجمعيات الأهلية، خاصة في المناطق الفقيرة والمحرومة، وتفعيل دور الرائدات الريفيات في نشر الوعي الصحي.[32]

وبناءً على ذلك، شهدت مصر خلال السنوات الماضية تحسّنًا ملحوظًا في ما يتعلق بالسياسات الموجَّهة لتعزيز صحة المرأة المصرية. ففي عام 2018، في إطار الجهود التي تقوم بها وزارة الصحة المصرية لتعزيز استخدام وسائل تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، أتاحت الوزارة خدمات وسائل تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من خلال الوحدات الثابتة على مستوى الجمهورية بأسعار رمزية، كما تتاح هذه الخدمات مجانًا في القرى الفقيرة. ولم يجر الاعتماد فقط على وحدات الرعاية الصحية الثابتة وإنما وُفِّرت قرابة 530 وحدة متنقلة استهدفت إتاحة تلك الخدمات بالمجان في قرابة 3180 منطقة عشوائية ونائية. كما نُظِّم عديدٌ من الحملات التوعوية المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في عديدٍ من المحافظات وفي المناطق النائية. كما عكفت وزارة الصحة على تفعيل دور الرائدات الريفيات، وهنّ نحو 14 ألف رائدة، من خلال التدريب المستمر على القضايا المتعددة التي تشمل الصحة الإنجابية. وتقوم الرائدات الريفيات بعديد من المهام كالزيارات المنزلية والندوات التثقيفية والتوعية بالقضايا الصحية المختلفة.[33]

ويوضِّح الجدول (12) توزيع وحدات تنظيم الأسرة على المحافظات بأنواعها المختلفة، فهناك الوحدات الثابتة سواء بالمناطق الحضرية أو الريفية، والوحدات المتنقلة التي تخدم المناطق النائية. وتحظى القاهرة بأكبر عدد من الوحدات الثابتة بالحضر والعيادات المتنقلة،[34] ومن الممكن أن يُعزَى ذلك إلى ارتفاع عدد السكان بالقاهرة مقارنة بالمحافظات الأخرى، وتعدد المناطق العشوائية فيها، على الرغم من الجهود المذكورة في الفصل الأول من هذا التقرير بخصوص القضاء على المناطق العشوائية. أما محافظات الدقهلية والشرقية والمنيا وسوهاج فقد شهدت ارتفاعًا في أعداد الوحدات الثابتة في الريف، نظرًا إلى ارتفاع أعداد السكان في المناطق الريفية بهذه المحافظات. ونجد أن أعداد الوحدات الثابتة بالريف أكبر منها في الحضر، نتيجة لاحتياج المناطق الريفية إلى خدمات تنظيم الأسرة أكثر منها في الحضر، إذ إن الثقافة السائدة في المناطق الريفية تحتاج إلى تركيز أكبر على الحملات التوعوية، ووجود مثل تلك الوحدات التي تساعد على تعزيز الفهم العام المتعلّق بالصحة الإنجابية. ومن الجدير بالذكر أن عدد السيدات المستفيدات من خدمات الصحة الإنجابية وصل إلى 8 ملايين سيدة خلال الفترة من عام 2014 حتى 2020، وبلغ عدد السيدات المستفيدات من نظام التأمين الصحي 10 ملايين سيدة خلال نفس الفترة.[35]

جدول (12)
عدد وحدات تنظيم الأسرة وفقًا للمحافظات ونوع الوحدات لعام 2018

المحافظة	وحدات تنظيم الأسرة			المحافظة	وحدات تنظيم الأسرة		
	ثابتة بالحضر	ثابتة بالريف	عيادات متنقلة		ثابتة بالحضر	ثابتة بالريف	عيادات متنقلة
القاهرة	180	-	30	بني سويف	25	176	27
الإسكندرية	91	46	29	الفيوم	22	152	21
بورسعيد	22	16	8	المنيا	35	327	28
السويس	24	9	11	أسيوط	42	206	15
دمياط	23	80	12	سوهاج	32	319	20
الدقهلية	65	423	35	قنا	34	212	15
الشرقية	67	407	29	أسوان	23	205	25
القليوبية	51	154	18	الأقصر	26	90	7
كفر الشيخ	29	258	22	البحر الأحمر	16	2	9
الغربية	40	241	19	الوادي الجديد	13	46	12
المنوفية	40	221	27	مطروح	14	32	24
البحيرة	73	379	20	شمال سيناء	18	52	18
الإسماعيلية	19	51	9	جنوب سيناء	13	10	16
الجيزة	88	148	24				
الإجمالي	ثابتة بالحضر		ثابتة بالريف		عيادات متنقلة		
	1125		4262		530		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019). الكتاب الإحصائي السنوي.

وفي نفس المسح الذي أجراه مركز بصيرة، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والبنك الدولي[36] على عينة عشوائية تتكوّن من 1120 امرأة أكبر من 15 عامًا، بخصوص إدراك المرأة المصرية بشأن القضايا المتعلقة بالصحة والصحة الإنجابية في نوفمبر 2018، تبيّن أن النسبة الأكبر من السيدات راضيات بشكل متوسط عن جودة الخدمات الصحية المقدَّمة بنسبة 41%، ونسبة الرضاء عن الخدمات وصلت إلى 37% بينما وصلت نسبة عدم الرضاء عن هذه الخدمات إلى 13%، وهي تُعد نسبة صغيرة، مما يدلّ على الاهتمام بتقديم الخدمات الصحية.

شكل (16): نسبة رضاء النساء عن جودة الخدمات الصحية المُقدَّمة لهنّ (%)

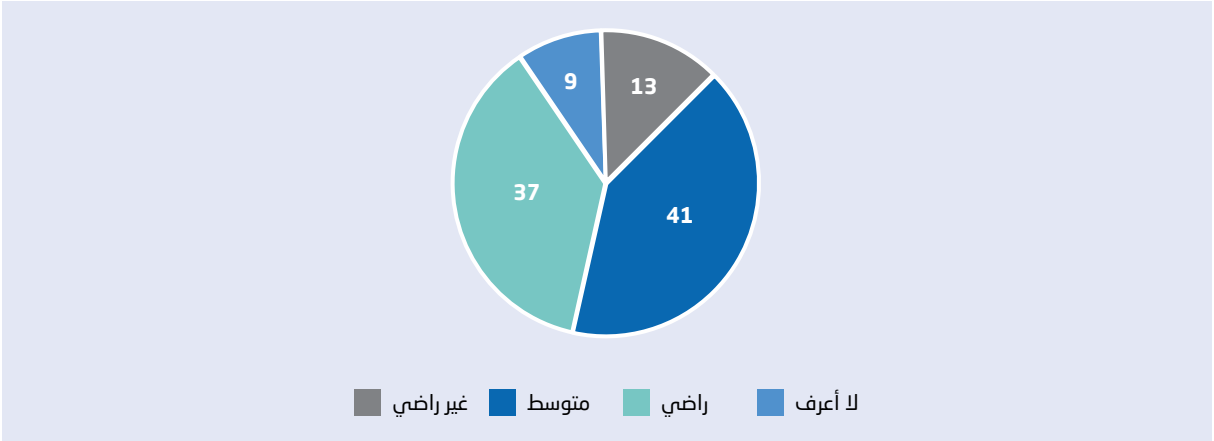

المصدر: National Council for Women et.al. (2019a).

ويوضّح الشكل (17) معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف مولود حي خلال الفترة من 2010 وحتى 2018، والذي شهد انخفاضًا ملحوظًا من 54 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي إلى 52 حالة ثم إلى 44 حالة خلال السنوات 2010 و2014 و2018 على التوالي، مما يدل على كفاءة السياسات الموجَّهة نحو خفض معدَّلات وفيات الأمهات من قِبَل الحكومة المصرية.

ومما لا شكّ فيه فإن المرأة المصرية استفادت بشكل كبير من المبادرات الرئاسية المتعلّقة بقطاع الصحة، والتي جرى تحليلها خلال الفصلين الأول والثالث من هذا التقرير. ويأتي على رأس هذه المبادرات 100 مليون صحة، وفيروس سي، وصحة المرأة المصرية والتي وصلت إلى 13 مليون سيدة حتى عام 2021.

شكل (17): معدّل وفيات الأمهات 2010 - 2018

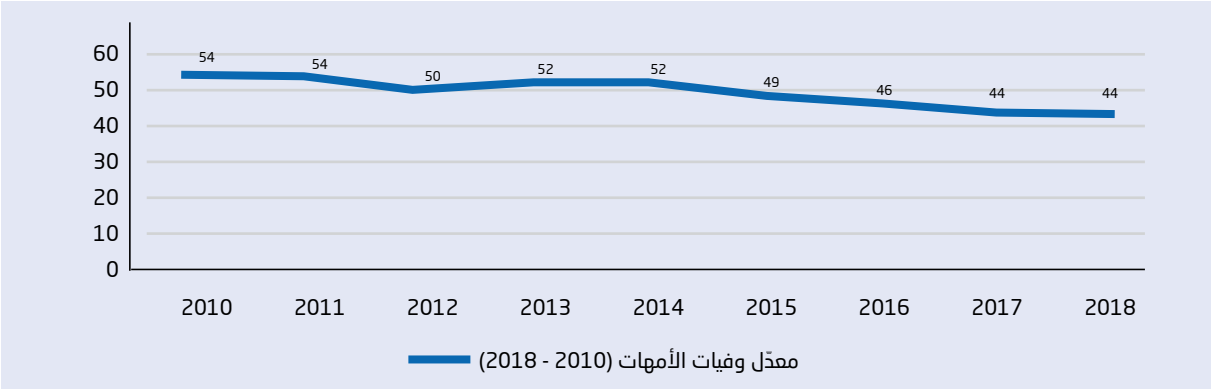

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019). الإحصاءات الحيوية.

2-3-3 التمكين الاجتماعي لبعض الفئات المختلفة

في مسح قام به مركز بصيرة بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والبنك الدولي، بخصوص الأوضاع المعيشية والفرص المتعلقة بالمرأة الريفية في 2018 على عينة من 1054 امرأة ريفية أكبر من 15 سنة، وُجد أن 38% من النساء الريفيات يعشن بالقرب من المصارف. كما يستخدم 63% من النساء الريفيات الميكروباص كوسيلة أساسية للمواصلات للوصول إلى المدينة، ونحو 16% يستخدمن "التُوك تُوك"، وقرابة 3% فقط يستخدمن التاكسي، و3% أيضًا يستخدمن الحافلات. ويجد ثلث النساء الريفيات مشكلات تتعلّق بوسائل المواصلات، إذ يجد 38% منهنّ أن ارتفاع أسعار المواصلات المشكلة الرئيسية، بينما 37% يجدن أن المشكلة الرئيسية ضعف المواصلات المتاحة، ويجد 28% أن الازدحام المشكلة الأساسية. ومن ثمَّ ترغب 42% من النساء الريفيات في الانتقال إلى مدينة حضرية مقابل 56% لا يرغبن، و2% لم يقرّرن. و14% من النساء الريفيات اللاتي يرغبن في الانتقال إلى مدينة حضرية بسبب إتاحة الخدمات الصحية في المدن الحضرية بصورة أكبر، و14% نتيجة لنظافة الشوارع في المدن، و12% بسبب إتاحة أماكن التسوق، بينما يرغب 7% منهنّ في الانتقال نتيجة لإتاحة وسائل المواصلات، و6% نتيجة لإتاحة المدارس، و6% نتيجة لجودة التعليم.[37] وتؤكد هذه النتائج كفاءة السياسات الحكومية الهادفة إلى تسهيل وصول المواطنين إلى تلك الخدمات، للمساهمة في تقليص معدَّلات الهجرة من الريف إلى الحضر والتي لها تبعات اقتصادية واجتماعية كبيرة على المجتمع المصري.

أما بالنسبة للمرأة من ذوي الإعاقة، فقد عملت الدولة المصرية جاهدة خلال السنوات القليلة الماضية على تحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام ودون تمييز. فقد نصّ الدستور المصري على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما صدر القانون رقم 2018/10 والخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة ليؤكد حقوقهم ويضمن عدم التمييز بسبب الإعاقة أو جنس صاحب الإعاقة، في ظل إعلان العام 2018 عام الأشخاص ذوي الإعاقة ليعكس أهمية هذه القضية بالنسبة للقيادة السياسية. ومن ثمّ، صدر القانون رقم 2019/11 بشأن إنشاء المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة. ويضم مجلس النواب الحاليّ سبعة أعضاء من الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنه منذ عام 2016، يتضمّن تشكيل المجلس القومي للمرأة في مجلس الإدارة امرأة ممثلة عن الأشخاص ذوي الإعاقة، كما استحدث المجلس لجنة دائمة للمرأة ذات الإعاقة ضمن بقية لجانه الدائمة. ولقد أطلقت الحكومة المصرية برنامج "كوني منتجة" لتدريب فتيات من إعاقات مختلفة وتأهيلهنّ على بعض الحِرف اليدوية.[38]

أما في ما يتعلق بالغارمات، فقد أطلق السيد رئيس الجمهورية في عام 2018 مبادرة "مصر بلا غارمين" لسداد ديون الغارمين والغارمات من صندوق تحيا مصر بتكلفة قدرها 42 مليون جنيه. وحتى عام 2020 أُفرِج عن 6000 غارم وغارمة تحت هذه المبادرة.[39] وتُعدّ الحكومة المصرية دراسة بخصوص ظاهرة الغارمات تمهيدًا لصياغة التشريعات التي تعمل على الحدّ من هذه الظاهرة نظرًا إلى التداعيات السلبية التي تُوقعها على الأسرة المصرية. وتجدر الإشارة إلى أن مكتب شكاوى المرأة استقبل مجموعة من الشكاوى المتعلقة بالغارمات، وسُدّدت ديون 4602 حالة من خلال التعاون مع الجمعيات والمؤسّسات المعنية.[40]

رابعًا: حماية المرأة المصرية

تُخصّص الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 محورها الرابع لقضية الحماية بهدف القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياة المرأة وسلامتها وكرامتها، وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في جميع المجالات، بما في ذلك مختلف أشكال العنف ضدها، وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية. ويختصّ هذا المحور بحماية المرأة في المجال العام، بما في ذلك الحدّ من التحرش، وتعزيز التنقل الآمن، بالإضافة إلى القضاء على جميع أشكال العنف، ومكافحة الزواج المبكر، ومناهضة ختان الإناث، وتعديل قوانين الأحوال الشخصية، والحصول على الميراث، فضلًا عن حماية المرأة المهمشة، وحماية المرأة من التغيرات المناخية.

ولقد عملت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية على تعزيز حماية المرأة من خلال التعديلات التشريعية التي تضمن حقها في الحماية بجميع أنواعها. فعلى سبيل المثال، عُدّل قانون العقوبات رقم 1937/58 وفق القانون رقم 2011/11 ليؤكد حماية المرأة من خلال تشديد العقاب في جرائم محددة، مثل التعرض للمرأة والخطف والاغتصاب وهتك العرض والختان والتحرش الجنسي والاعتداء الذي يؤدي إلى الإجهاض، بالإضافة إلى تجريم أشكال العنف في نصوصه المختلفة ومنها الاعتداء بالضرب والجرح والتمييز أو العنف. وعُدّل هذا القانون مرة أخرى وفق القانون رقم 2014/50 ليؤكد صراحة تشديد عقوبة التحرش الجنسي، بالإضافة إلى توسيع نطاق الجرائم المُتعلّقة بالاغتصاب وهتك العرض. كما صدر القانون رقم 2016/82 بشأن الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، والذي جرّم تهريب المهاجرين أو الشروع فيه أو التوسّط في ذلك، وشدّد عقوبته إذا كان من بين المهاجرين المُهرَّبين نساء.

ولعلّ الإجراءات التي اتّخذتها الدولة المصرية لمواجهة فيروس كورونا المستجد والمستجيبة لاحتياجات المرأة تعكس بشكل كبير توجّه الدولة وفلسفتها نحو توفير سبل الدعم الممكنة لتعزيز تمكين المرأة المصرية. وتعدُّ مصر الدولة الرائدة في العالم التي أصدرت سياسات استجابة سريعة لوضع المرأة في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد. ففي بداية الجائحة، أعدَّ المجلس القومي للمرأة ورقة سياسات تتضمن تحليل الوضع الراهن للمرأة، والتدابير المقترحة للاستجابة في ظل انتشار الفيروس في إطار أثره على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، والعنف ضد المرأة، والتمثيل في صنع القرار خلال إدارة الأزمات، والتأثير في الفرص الاقتصادية، وتعزيز البيانات والمعرفة. ومن ثمَّ، ومنذ مارس 2020، اتّخذت الحكومة المصرية نحو 106 سياسات وقرارات وإجراءات حتى أغسطس 2020، تراعي احتياجات المرأة خلال تفشّي فيروس كورونا المستجد. وأخذت هذه الإجراءات والسياسات في اعتبارها فئات المرأة المختلفة مثل النساء ذوات الإعاقة، والمُسنّات، والحوامل. وتُعتبر مصر من الدول الأولى على مستوى العالم التي تصدر آلية لرصد السياسات والإجراءات التي اتّخذتها الدولة للاستجابة لاحتياجات المرأة خلال تفشي فيروس كورونا المستجد، من خلال المجلس القومي للمرأة.[41]

وأدّى التركيز في اتخاذ السياسات والإجراءات الموجّهة للمرأة إلى إشادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإجراءات التي اتّخذتها الدولة المصرية، في تقرير بخصوص رصد الاستجابة العالمية المُتعلّقة بالنوع، مع التركيز على دول شمال إفريقيا وغرب آسيا. فقد أشار التقرير إلى أن مصر جاءت في المرتبة الأولى في دول شمال إفريقيا وغرب آسيا من ناحية التدابير والإجراءات التي اتّخذتها في مجالات ثلاثة، هي الحماية الاقتصادية للمرأة، والرعاية غير مدفوعة الأجر، ومناهضة العنف ضد المرأة. وكما يوضّح الجدول (13)، جاءت مصر في المركز الأول بواقع 21 إجراء، بفارق 10 إجراءات عن دولة فلسطين التي جاءت في المركز الثاني، و14 إجراء عن الدول التي جاءت في المركز الثالث، وهي جورجيا ولبنان والمغرب وتركيا. وكما يوضّح الجدول، حصلت الإجراءات المتعلّقة بمناهضة العنف ضد المرأة على النصيب الأكبر من الإجراءات، وصل إلى 11 إجراء، يليه الحماية الاقتصادية بواقع 7 إجراءات، والرعاية غير مدفوعة الأجر بنحو 3 إجراءات. وهو الأمر الذي يدلّ على أهمية قضية العنف ضد المرأة على جدول أعمال الحكومة المصرية، وتعزيز الوضع الاقتصادي للمرأة وحمايته، لمواجهة آثار فيروس كورونا المستجد.

جدول (13) عدد الإجراءات المستجيبة لاحتياجات المرأة وفقًا لدول شمال إفريقيا وغرب آسيا				
الدولة	الحماية الاقتصادية للمرأة	الرعاية غير مدفوعة الأجر	مناهضة العنف ضد المرأة	إجمالي الإجراءات
الجزائر	2	1	0	3
أرمينيا	4	0	2	6
أذربايجان	1	0	3	4
البحرين	0	0	1	1
قبرص	0	1	4	5
مصر	7	3	11	21
جورجيا	3	0	4	7
العراق	0	0	3	3
إسرائيل	0	0	1	1
الأردن	0	1	5	6
الكويت	0	1	0	1
لبنان	1	0	6	7
المغرب	3	0	4	7
السعودية	0	0	2	2
فلسطين	3	0	8	11
سوريا	0	0	2	2
تونس	2	0	4	6
تركيا	2	0	5	7
الإمارات	1	1	0	2
إجمالي	29	8	65	102

المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020). رصد الاستجابة العالمية المتعلقة بالنوع مع التركيز على دول شمال إفريقيا وغرب آسيا.

وأفرَد تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملحقًا عن أهم الإجراءات التي اتَّخذتها الدولة المصرية لمساندة المرأة خلال أزمة فيروس كورونا المستجد، وألقى التقرير الضوء على عدد من الإجراءات كتخطيط وزارة التضامن الاجتماعي لإضافة 60 ألف أسرة إلى برنامج تكافل وكرامة مُستهدِفة النساء المعيلات لأُسر بشكل رئيسي، بالإضافة إلى منح الحكومة النساء الحوامل أو الذين يقمن على رعاية طفل واحد أو أكثر أقل من 12 عامًا إجازة استثنائية وحماية وظيفية طوال فترة الإغلاق، بالإضافة على توفير مراكز استضافة للسيدات وخطوط ساخنة لاستقبال الشكاوى وتوفير المشورة القانونية والدعم النفسي للمرأة.[42]

1-4 العنف ضد المرأة

يُمثِّل العنف ضد المرأة واحدًا من أهم مُعوِّقات عملية التنمية، إذ إنه يُجسِّد انتهاكًا حقيقيًا لحقوق الإنسان. ولقد حددت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 عددًا من الآليات، منها تفعيل القوانين الرادعة ضد التحرش بالمرأة، ونشر قوات الشرطة النسائية التي تعمل على رصد حالات التحرش ومنعها بصورة أكبر في مناطق التجمعات، وزيادة الدعم المقدم لها في أقسام الشرطة، وتشديد الرقابة، وتبني برامج تأهيل لمرتكبي العنف، وتصحيح مفاهيم الخطاب الديني وتغيير الثقافة الخاطئة، إلى جانب زيادة الدوائر القضائية المخصصة للبتّ في قضايا العنف ضد المرأة. وقد أصدرت الحكومة المصرية في عام 2020 القانون 177 لسنة 2020 بشأن سرّية بيانات المجني عليهن في جرائم التحرش والاعتداء الجنسي، مما يؤكّد حرص الدولة على حماية المرأة من خلال توفير البيئة الملائمة لها للإبلاغ عن مثل تلك القضايا دون خوف من المجتمع.

وأظهر المسح السكاني الصحي الأخير في عام 2014، وغيره من الدراسات تزايد وتيرة العنف ضد المرأة بصفة عامة. وقد أجرى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم علىّ النوع في عام 2015. وكما هو موضَّح في الشكل (18)، يتصدَّر العنف النفسي أشكال العنف التي تتعرّض لها المرأة السابق لها الزواج بنسبة 22.3% يليها العنف البدني ثم العنف الجنسي بنسبة 11.8% و6.5% على التوالي. وتتصدر النساء في الفئة العمرية من 20-24 نسبة النساء المتعرّضات للعنف النفسي والبدني بنسبة 34.3% و20.2% على التوالي، تليها النساء في الفئة العمرية من 18-20 بنسبة 33.5% و19% على

التوالي، مقابل 6.9% و2.2% على التوالي، للنساء في الفئة العمرية من 60-64. بينما كانت الفئة العمرية من 18-20 أكثر الفئات تعرّضًا للعنف الجنسي بنسبة 11.7% تليها النساء في الفئة العمرية من 20-24 بنسبة 10.5% مقابل 0.8% للنساء في الفئة العمرية من 60-64.

شكل (18): نسبة النساء السابق لهن الزواج في الفئة العمرية من 18-64 والاتي تعرَّضن للعنف من قِبَل الزوج خلال الشهور الاثنى عشر السابقة لمسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم علي النوع الاجتماعي 2015 (%)

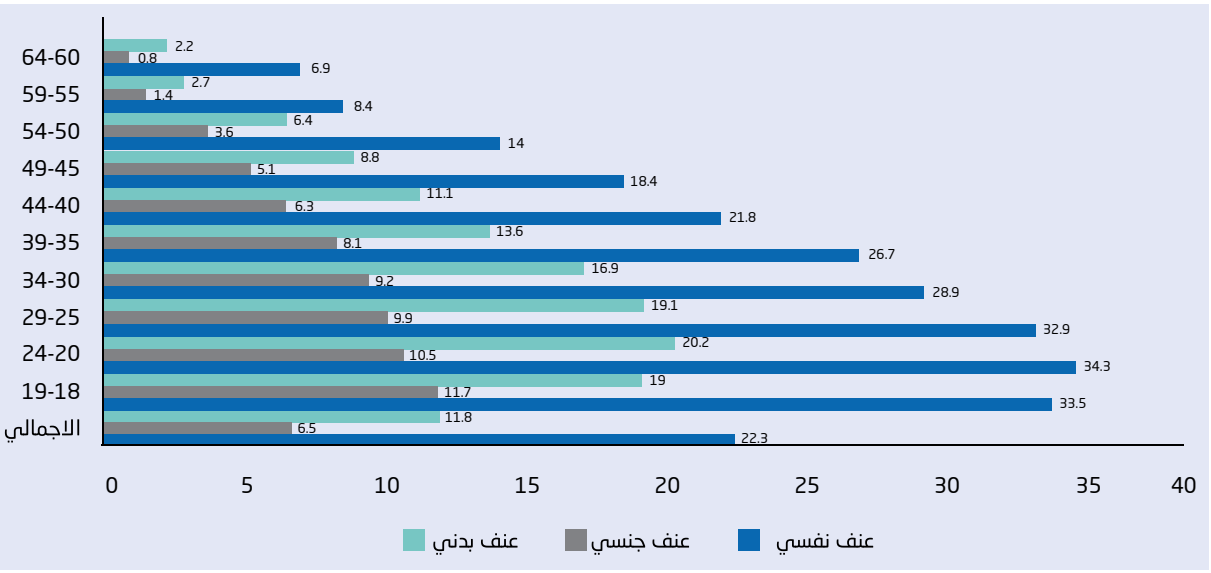

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019). التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 في مصر.

واستجابة من الدولة المصرية لمواجهة قضية العنف ضد المرأة، أصدر المجلس القومي للمرأة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015-2020، والتي اشتملت على أربعة محاور أساسية، هي الوقاية والحماية والملاحقة القانونية والتدخلات، بما يضمن رفع الوعي بأشكال العنف ضد المرأة والتوعية بالقوانين الداعمة لها والإجراءات الواجبة لحمايتها من تعرضها للعنف من خلال الوقاية، بالإضافة إلى تعزيز اجراءات تحويل المرأة المُعرَّضة للعنف إلى الجهات ذات الصلة لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والصحي والاقتصادي، لحين إعادة اندماجها في المجتمع. كما تعمل الاستراتيجية على الحماية من الأخطار البيئية والتغيّرات المناخية التي قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية. وتقوم على تعزيز التنسيق بين جهود الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن حماية الحقوق والفرص، ودعم مأسسة جهود تمكين الشباب والمرأة والفئات المهمشة، وتعزيز خدمات الوصول إلى العدالة للمرأة، خاصة الأشد احتياجًا، وتنفيذ مبادرات وحملات التوعية المناهضة للعنف، والبرامج الموجهة للمعنيين المتعاملين مع قضايا العنف لا سيّما المرأة المُعنَّفة.

الإطار (5): بعض نماذج حماية المرأة المصرية

- أصدرت جامعة الأزهر "دليل موقف الإسلام من العنف ضد المرأة" كمرجع للدورات التدريبية للدعاة والداعيات والذي يتناول مختلف ممارسات العنف ضد المرأة من الناحية العلمية والاجتماعية والنفسية والطبية، وموقف الشريعة الإسلامية منها، ووسائل مواجهتها والوقاية منها قبل وقوعها، ومعالجتها من منظور إنساني.
- أصدرت وزارة الصحة "الدليل الطبي للتعامل مع ضحايا العنف القائم على النوع"، والذي نُشِر وعُمِّم على جميع مستشفيات الجمهورية، ودُرِّب الأطباء والممارسون على استخدامه. ويوفّر الدليل لمقدمي الخدمات الصحية جميع المعلومات والإرشادات التي تتطلّبها معالجة ضحية العنف ومن ضمنها: تقديم المشورة، الإسعافات الأولية النفسية والطبية، كيفية جمع أدلة الطب الشرعي وحفظها في حالات الاعتداءات الجنسية والاغتصاب للحفاظ على الحقوق القانونية للضحية.

تابع الإطار (5): بعض نماذج حماية المرأة المصرية

- أصدرت النيابة العامة ووزارة العدل "الدليل الإرشادي لأعضاء النيابة العامة لمواجهة جرائم العنف ضد المرأة"، والذي دُرّب أعضاء النيابة على التطبيق الأمثل له.
- أُنشِئت 8 مراكز استضافة لتوفير الحماية للمرأة المُعنَّفة، وتقديم خدمات الإيواء والرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والقانونية لها ولأبنائها، دون التقيد بشرط السن، ويبلغ عدد السيدات الحاصلات على الخدمات المُقدَّمة من تلك المراكز نحو 3151 سيدة، و183 طفلًا حتى مارس 2020.

المصدر: المجلس القومي للمرأة.

وتعكف الحكومة المصرية حاليًا على إعداد قانون لمكافحة العنف ضد المرأة، تمهيدًا لعرضه على مجلس النواب لمناقشته. وفي إطار الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة، أُنشِئت وحدة مكافحة العنف بوزارة الداخلية تتبع قطاع حقوق الإنسان، بالإضافة إلى إنشاء قطاع لحقوق الإنسان والمرأة والطفل بوزارة العدل، وإنشاء وحدات تكافؤ الفرص في ثلاثين وزارة لضمان توفير بيئة آمنة للمرأة. فضلًا عن ذلك، فإنَّ الدولة تعمل على التغلب على العقبات المتعلقة بالتنسيق وإدماج البُعد الخاص بالمرأة في جميع السياسات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، ومن ثمَّ فقد أنشأت قرابة 22 جامعة مصرية وحدات لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة فيها.

الإطار (6): بعض الجهود المبذولة لحماية المرأة من العنف

- تعدَّدت الجهود والأُطر التي تضعها الدولة المصرية لحماية المرأة من جميع العنف، فعلى **المستوى الدستوري والتشريعي**، تنصّ المادة 11 من الدستور على تجريم جميع صور التمييز والعنف الموجّه ضد المرأة والتزام الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وصدرت عدة تشريعات وقوانين توفّر الحماية القانونية للمرأة من أشكال العنف، مثل قوانين التحرش الجنسي وختان الإناث وتجريم الحرمان من الميراث والاعتداء الذي يؤدّي إلى الإجهاض، وتشديد العقوبة في جرائم محددة مثل التعرّض للمرأة والخطف والاغتصاب وهتك العرض.
- وصدرت عدة قوانين مهمة لتوسيع نطاق الحماية مثل قوانين مكافحة الاتّجار بالبشر وجرائم تقنية المعلومات وتعديلات قانون العقوبات لمواجهة المتهرّبين من دفع النفقة أو المتعنّتين في سداد ديون النفقات وقانون عدم الكشف عن بيانات المجني عليهنّ في جرائم التحرش والعنف وهتك العرض وإفساد الأخلاق وقانون الحماية من التنمر.
- وتنصّ مواد الدستور وقانون الطفل وقرارات وزير العدل على تحديد سن الطفل والسن القانونية لتوثيق الزواج، إشارة إلى جهود الدولة في مكافحة الزواج المبكر إلى جانب مشروعات القوانين المُقدَّمة في ذلك الشأن، ويتضمن قانون تنظيم عمل المجلس القومي للمرأة رقم 30 لسنة 2018 تلقي الشكاوي الخاصة بانتهاك حقوق المرأة وحرياتها ودراستها وإحالتها إلى جهات الاختصاص، وتوفير المساعدة القضائية اللازمة وإبلاغ السلطات العامة عن أي انتهاكات في حقها أو أي تمييز ضدها.
- وعلى **مستوى الاستراتيجيات** تأتي "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة" و"الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030" في مقام خريطة العمل للدولة في ما يتعلق بالحماية الواجبة للمرأة من جميع أشكال العنف، إلى جانب عدد من الاستراتيجيات الأخرى التي تخاطب قضايا بعينها، مثل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الختان، الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية، الاستراتيجية الوطنية لمناهضة الزواج المبكر، وإطلاق أوّل دراسة عن التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة.
- ويتضمَّن **المستوى المؤسّسي** مكتب شكاوى المرأة، ووحدة مكافحة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية، وقطاع حقوق الإنسان والمرأة والطفل بوزارة العدل، ومراكز الاستضافة، ووحدة العنف ضد المرأة بالمجلس القومي للمرأة، ووحدات مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بالجامعات، ووحدات تكافؤ الفرص، ووحدات استقبال حالات العنف في المستشفيات، وعيادات متخصّصة للعنف ضد المرأة داخل مصلحة الطب الشرعي. وأنشئت لأوّل مرة "اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث" في مايو 2019 تحت رئاسة مشتركة من المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والتي تضم في عضويتها جميع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية والسلطات التنفيذية والقضائية والدينية، بالتعاون مع المنظمات الوطنية والدولية لتوحيد جميع الجهود و المبادرات والعمل معًا للقضاء على ختان الإناث.

تابع الإطار (6): بعض الجهود المبذولة لحماية المرأة من العنف

- وفى سبيل تحقيق اطار متكامل لحماية المرأة من العنف، نفّذت الدولة المصرية عديدًا من المشروعات والبرامج وتحققت عدة **انجازات** منها:
  - تنفيذ عديد من الحملات مثل "حملة التاء المربوطة سر قوتك"، واحميها من الختان، ومتخلّيش محطة توقّفك. وممًا لخدمة الوطن، ولأني رجل، وحملات طرق الأبواب، وحملات توعية في مجال الحماية على مواقع التواصل الاجتماعي، وحملات الـ16 يومًا لمناهضة العنف ضد المرأة".
  - برامج تعزيز القدرات بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون (النيابة العامة، وزارة العدل، معاونات ومراجعات نيابات الأسرة، الأطباء الشرعيين، المأذونين الشرعيين).
  - إصدار دلائل تدريبية "لأعضاء النيابة العامة، والقضاة، الأطباء الشرعيين، وضباط الشرطة، ووزارة الصحة للتدريب على التعامل مع ضحايا العنف". ودليل الأزهر لتدريب القيادات الدينية على قضايا المرأة.
  - إطلاق حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرّضن للعنف.

المصدر: المجلس القومي للمرأة.

وتجدر الإشارة إلى إنشاء مراكز للمرأة المُعنَّفة تعمل على استضافة المرأة التي تتعرّض لعنف، وتقديم المشورة الأسرية من خلال مقابلات جماعية وفردية، وعبر الهاتف، سواء للنساء أو الرجال، مع عقد جلسات استشارات أسرية وتصالح، وتوفير خدمات نفسية وقانونية للنساء، وتوفير التدريب والتأهيل للمُقيمات وإتاحة فرص العمل، ونشر الوعي المجتمعي لمناهضة العنف ضد المرأة، وإحالة السيدات للحصول على خدمات صحية. وأُنشِئت 8 مراكز للمرأة المُعنَّفة في محافظات القاهرة والجيزة وبني سويف والإسكندرية والمنيا والفيوم والدقهلية والقليوبية. ومن خلال مكتب شكاوى المرأة، استُقبِل عدد 830 طلبًا للتحويل إلى مراكز المرأة المُعنَّفة، وجرى التدخل معها بشكل إيجابي من المكتب عبر الإحالة للجمعيات الشريكة والمؤسّسات المعنية.

فضلًا عن ذلك، أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 2021/827 بإنشاء "الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف" والتي تُعتبر مركزًا للشبّاك الواحد"One Stop Shop" لحماية ضحايا العنف من النساء. وتهدف الوحدة إلى تجميع خدمات الجهات والوزارات المعنية بالتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة وتنسيقها في مكان واحد، تيسيرًا للإجراءات وتسهيلًا على المرأة المُعنَّفة في الوصول إلى تلك الخدمات، واتساقًا مع جهود الدولة أيضًا. ولتوفير أكبر قدر من الأمان للنساء والفتيات في وسائل النقل ومرافقه، للمحافظة على سلامتهنّ وأمنهنّ في وسائل المواصلات العامة كافة، صدر قرار وزير النقل رقم 2021/237 بإصدار المدونة القومية لقواعد السلوك للمستخدمين والمشغلين والعاملين في مرافق النقل ووسائله، والتي حرصت على مناهضة التحرش والعنف والمضايقات بمواجهة التمييز والعنف بجميع أشكاله ومنع أي مضايقات قد تقع للركاب، خصوصًا المرأة والفتاة، وتعزيز مبادئ عدم التمييز بين الجنسين وفق القواعد والمعايير الوطنية والدولية.

ووفقًا لتقرير صادر عن المجلس القومي للمرأة بشأن متابعة التقدّم المُحرَز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015-2020، فقد جرى تعزيز ورفع قدرات عدد من الآليات المتعلقة بدعم المرأة، منها مكتب الشكاوى والخط الساخن وتعزيز التنسيق بين مكتب النائب العام ووزارة الداخلية. كما أُنشِئت وحدات طبية للاستجابة لضحايا العنف ضد المرأة في المستشفيات الجامعية، ودرَّبت وزارة الصحة 2249 من الأطباء للتعامل مع الحالات الخاصة بالعنف ضد المرأة.[43]

2-4 استقبال الشكاوى وتقديم الاستشارة والخدمات القانونية للمرأة المصرية

يُعدّ تقديم المساندة القانونية للمرأة إحدى أولويات الدولة المصرية، إذ أُنشِئ مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة، مع إنشاء فروع له في كل المحافظات ليمثّل حلقة الوصل بين المجلس والمرأة التي تتعرَّض لأي نوع من الممارسات التي تمثّل تمييزًا أو عنفًا ضدها أو انتهاكًا لحقوقها التي يضمنها لها الدستور والقانون، أو إخلالًا بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، سواء حدث ذلك في النطاق العام أو العمل أو في محيط الأسرة. وأكّد القانون أن للمجلس الحق في تلقي دراسة الشكاوى الخاصة بانتهاك حقوق المرأة وحرياتها، وإحالتها إلى جهات الاختصاص، والعمل على حلّها مع الجهات المعنية، وتوفير المساعدة القضائية اللازمة، بالإضافة إلى إبلاغ السلطات العامة عن أي انتهاكات. ويهدف مكتب الشكاوى إلى تحديد المشكلات التي تواجه المرأة المصرية ووضعها

أمام صانع القرار تمهيدًا لحلّها، وتقديم الاستشارات القانونية المجانية للمرأة، وإتاحة تمثيلها أمام القضاء، وتعزيز وعيها بحقوقها ضمن منظومة حقوق الإنسان في مصر، ومواجهة المعوّقات التي تعترض مشاركتها في بناء مجتمعها وتنميته، وتعزيز الشراكة مع المؤسسات الرسمية والأهلية من أجل التصدي للمشكلات التي تواجهها.

وتُستَقبل الشكاوى من خلال المقابلات الشخصية أو عبر الهاتف من خلال الخط الساخن المُخصَّص للخدمة. وفي عام 2019 استقبل مكتب شكاوى المرأة 1239 سيدة، وقدَّم 14331 خدمة لهنّ. ووصلت نسبة المقابلات الشخصية إلى 65% مقابل 35% للخط الساخن. ويقدّم المكتب ثلاث خدمات رئيسية هي الشكاوى والطلبات والاستشارات. ومثّلت الشكاوى 40% من الخدمات التي قدّمها المكتب في عام 2019، مقابل 25% للطلبات و35% للاستشارات.[44]

ويوضّح الشكل (19) توزيع الشكاوى المقدمة للمكتب وفق المحافظات، إذ تتصدَّر القاهرة المحافظات بنسبة 39% مقارنة بنحو 6% في محافظات المنوفية وقنا، و5% في الإسكندرية، و4% في محافظات الجيزة والإسماعيلية، وتراوح العدد الأكبر من المحافظات بين 2% و1%. ولعلّ ذلك يعود إلى ارتفاع عدد السكان بمحافظة القاهرة بالإضافة إلى زيادة الوعي بالخدمات التي يقدّمها مكتب شكاوى المرأة.

وتشير البيانات إلى وجود تقدّم ملموس في ما يتعلّق بالتمكين الاجتماعي للمرأة، وأن السياسات المُتَّبعة من قِبَل الحكومة المصرية سياسات جيدة تؤتي ثمارها ولكن بصورة بطيئة، نتيجة لأن التغيير الفكري والثقافي الذي هو أساس مشكلات المرأة في مصر، يحتاج إلى وقت كبير للتحقق. ولكن لا بدّ من العمل على تعزيز التدريب والتوعية وتقديم الدعم الكامل، ليس فقط في العاصمة، ولكن في جميع محافظات الجمهورية.

شكل (19): نسبة الشكاوي المقدمة لمكتب شكاوي المرأة وفقًا للمحافظات (%)

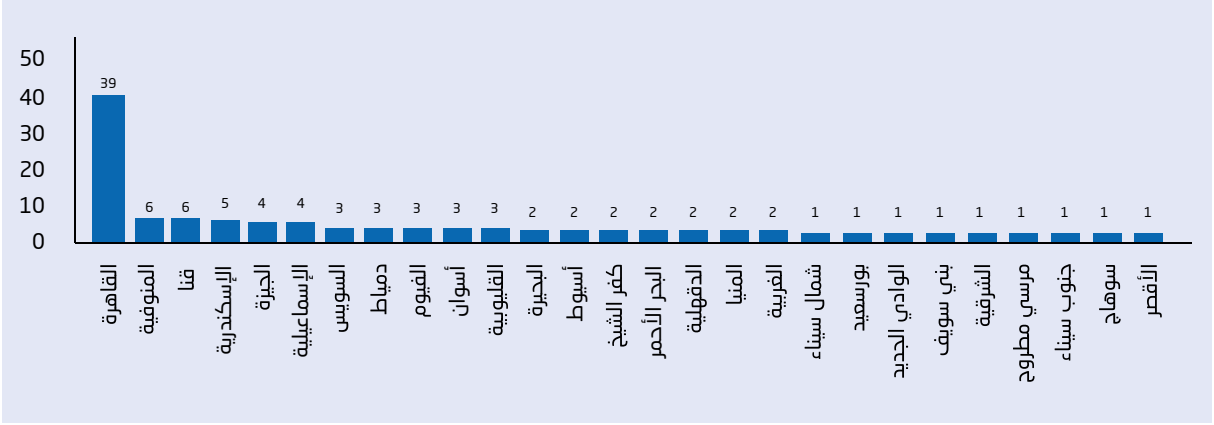

المصدر: المجلس القومي للمرأة (2020)، إحصائيات مكتب شكاوى المرأة 2019.

3-4 مواجهة ختان الإناث

لا يزال ختان الإناث يمثّل إحدى العقبات الأساسية أمام حماية المرأة المصرية، إذ يُمارَس بسرية في بعض المناطق الجغرافية، وتحكمه مجموعة من العادات والتقاليد الموروثة في المجتمع. وتمثّل مواجهة هذه الظاهرة تحديًا أساسيًا للدولة، فهي مصدر دخل لممارسيها من بعض الفئات الاجتماعية، كما أن مناقشتها في بعض المناطق ومع بعض الفئات تمثّل حساسية ثقافية ودينية، ويفتقر كثير من المناطق التي تنتشر بها هذه الظاهرة إلى الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية وخدمات الاتصالات مما يؤدي إلى ضعف التواصل والتنسيق في بعض الأماكن.

وأظهر مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام 2015 انخفاض نسبة الفتيات والنساء اللاتي خضعن لعملية تشويه أو بتر للأعضاء التناسلية في الفئة العمرية الصغيرة من 18-19 بنسبة 61.8% مقارنة بالفئات الأكبر. إلا أن النسبة ما زالت مرتفعة للغاية، إذ وصلت نسبة إجمالي الفتيات والنساء اللاتي خضعن لعملية تشويه أو بتر للأعضاء التناسلية إلى 89.5% كما هو موضح بالشكل (20). الأمر الذي دعا الحكومة المصرية لإجراء عديد من التدخلات للسيطرة على هذا الوضع.

وخلال السنوات القليلة الماضية بذلت الدولة المصرية كثيرًا من الجهود لمواجهة هذه الظاهرة، فأصدرت الاستراتيجية

القومية لمناهضة ختان الإناث 2016-2020، والتي تهدف إلى خفض معدّلات الختان وتفعيل التشريعات التي تُجرّمه، وتوعية المجتمع بأضراره، وتشديد الرقابة والعقوبة على الأطباء لوقف إجرائه، من خلال ثلاثة محاور رئيسية، هي إنفاذ قانون تجريم ختان الإناث وتفعيل القرارات الوزارية بشأنه، وتغيير ثقافي اجتماعي داعم لحقوق الطفل والمرأة والأسرة، وتطوير نظم المعلومات ومتابعة وتقييم برامج تمكين الأسرة ومناهضة ختان الإناث.

شكل (20): نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهنّ بين 18-64 واللاتي خضعن لعملية تشويه/بتر للأعضاء التناسلية - مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي 2015 (%)

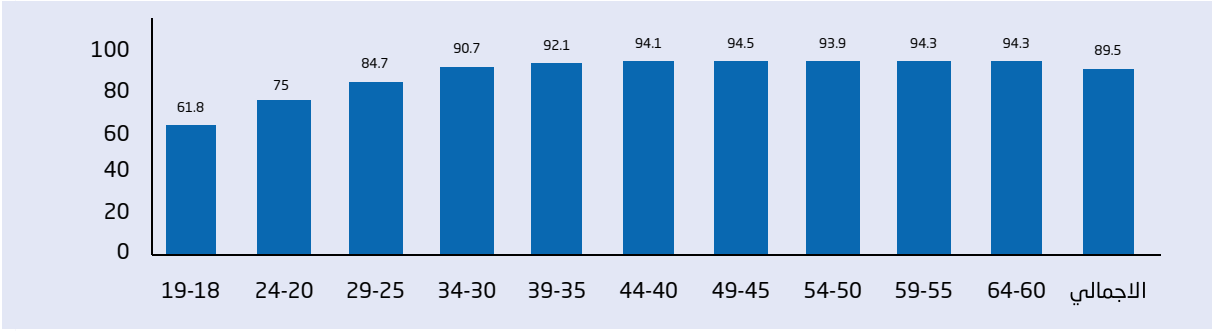

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019). التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 في مصر.

وكاستجابة لهذه الاستراتيجية، عُدّل قانون العقوبات وفق القانون رقم 2016/78 لينصّ على تشديد العقوبات الخاصة بختان الإناث ورفعها من جنحة إلى جناية، وتتراوح العقوبة بالسجن من خمس إلى سبع سنوات لمن يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ويمكن أن تصل إلى 15 عامًا إذا أسفرتْ القضية عن عاهة مستديمة أو الوفاة. كما نصّ التعديل على عقاب طالب الختان بالحبس إذا ما جرت الجريمة بناءً على طلبه. كذلك صدر القانون رقم 2021/10 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والخاصة بجريمة ختان الإناث، إذ قدّم مجموعة من التعديلات لغلق باب التحايل باستخدام أي ثغرات قانونية للهروب من العقاب، فحذفت أي إشارة إلى استخدام المبرّر الطبي، وكذلك المادة 61، لمواجهة أي محاولات للتحايل أو الهروب من تطبيق عقوبة ختان الإناث، وشُدّدت العقوبة واستحدثت عقوبات مستقلّة للأطباء ومزاولي مهنة التمريض، بالإضافة إلى العقوبات السالبة للحرية الموقّعة على مرتكب الجريمة، وعقوبات أخرى تتعلّق بالحرمان من ممارسة المهنة، وعلى المنشأة التي تُرتكب فيها الجريمة، كما غلّظ القانون العقوبة على طالب الختان ووسّع نطاق التأثيم ليشمل صورًا جديدة لتجريم كل أشكال التحريض أو التشجيع أو الدعوى لارتكاب الجريمة، ومن الجدير بالذكر أن اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث هي التي تقدّمت بمقترح مشروع القانون في منتصف شهر يونيو من العام الماضي.

ولقد تم تشكيل اللجنة الوطنية للقضاء على الختان في عام 2019 برئاسة مشتركة من المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وتختصّ بعرض ومناقشة التشريعات والسياسات العامة والاتفاقيّات الدولية ذات الصلة والعمل على تفعيل القوانين، بالإضافة إلى تبادل المعلومات وتقييم الجهود المبذولة والتحدّيات التي تواجه الجهات المختلفة، واقتراح حلول لها، ومراجعة الاستراتيجيات والتوجّهات الوطنية والأُطر التشريعية، والاتفاق على الإطار العام ومحاور الاستراتيجية القومية وتوجهاتها، بما في ذلك اقتراح التعديلات التشريعية والسياسات اللازمة والأنشطة المقترحة وأدوات التنفيذ والمتابعة، واقتراح ووضع خطط وطنية تنفيذية تتضمن دمج أنشطة جميع الجهات المعنية والمجتمع المدني، واقتراح مصادر التمويل لتنفيذ الأنشطة المُدرَجة بالخطة، وإقرار الخطة الوطنية والإشراف عليها ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية. وتضمّ اللجنة في عضويتها ممثلين عن كلٍّ من وزارة الخارجية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة والسكان، ووزارة التضامن الاجتماعي، والمجلس القومي للسكان، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الثقافة، ووزارة الأوقاف، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، والنيابة العامة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والأزهر الشريف، والكنائس المصرية، والهيئة الوطنية للإعلام، إلى جانب عضوية المجلس القومي للإعاقة، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى المجتمع المدني، والاتحاد العام للجمعيات الأهلية.

الإطار (7): الحملة الوطنية لمناهضة ختان الإناث

- الحملة الوطنية لمناهضة ختان الإناث حملة توعوية مستمرة، أطلقتها اللجنة الوطنية لمناهضة ختان الإناث في يونيو 2019 تزامنًا مع اليوم الوطني لمكافحة ختان الإناث، لتوعية الأُسر المصرية بجميع المحافظات وحماية بناتهنّ من الختان، من خلال إقامة عديدٍ من الأنشطة المتمثّلة في حملات طرق الأبواب والقوافل التوعوية، بهدف إحياء قضية ختان الإناث في الأذهان ووضعها على أولويات أجندة الجهات التنفيذية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، وحثّ المجتمع بجميع أطيافه على مواجهة هذه الجريمة، ودعم الجهود المحلية والوطنية والمبادرات المجتمعية ذات الصلة.
- وفي إطار هذه الحملة، نُفّذ عدد 124 حملة لطرق الأبواب في 26 محافظة استهدفت 3.410.628 فرد (1640341 سيدة - 635711 رجلًا - 1134576 طفلًا) في نحو 1332 قرية على مستوى محافظات الجمهورية.
- نُفّذ عدد 69 قافلة توعوية في 26 محافظة استهدفت 18153 فردًا (14023 سيدة - 1861 رجلًا - 2269 طفلًا)، وتنوَّعت أماكن التنفيذ ومستوياته بين مدن وقرى وجمعيات أهلية ومراكز شباب ووحدات صحية.
- عُقِدت ورش عمل تشاورية للقيادات التنفيذية وممثلي المديريات المعنية بقضية الختان، كل في محافظته، في اليوم الختامي لأنشطة حملة 16 يومًا لمناهضة العنف ضد المرأة في 8 محافظات بالوجه القبلي.
- عُقِدت 185 ندوة في 26 محافظة استهدفت 28360 فردًا (21972 سيدة- 4544 رجلًا- 1844 طفلًا).
- كانت هناك جهود تنسيقية مختلفة بين عديد من الجهات الحكومية، كوزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم والنيابة العامة، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية. ولضمان المتابعة الجيدة للحملة أُنشِئت غرفة عمليات في المجلس القومي للمرأة لمتابعة سير الحملة، وحُصِرت الأعداد يوميًا، كما أُنشِئت قواعد بيانات لأنشطة الحملة.
- بلغ عدد بلاغات ختان الإناث الواردة لخط النجدة 1568 بلاغًا منذ بداية الحملة حتى نهاية ديسمبر 2019. وكانت محافظة القاهرة أكبر محافظة قُدّمت فيها بلاغات، إذ وصل عدد البلاغات إلى 205 بلاغات، تليها الفيوم ثم الجيزة بواقع 181 و170 بلاغًا لكل منهما على التوالي. أما عن توزيع البلاغات وفقًا لصلة قرابة المتصل بالطفلة، فنجد أن 44% من البلاغات مقدَّمة من الأب مقابل 26% من المجتمع و18% من الأم، و6% من الطفلة نفسها، و4% من أحد الأقارب، و2% من أحد الأخوة.

المصدر: المجلس القومي للمرأة.

4-4 الزواج المبكر

الزواج المبكر ظاهرة تتمثّل أهم أسبابها في العوامل الثقافية والممارسات الاجتماعية، والضغوط الاقتصادية، وضعف التعليم، والعادات والتقاليد المجتمعية. وأطلق المجلس القومي للسكان الاستراتيجية القومية للحدّ من الزواج المبكر 2015-2020 بهدف القضاء عليه، وتمكين الأسرة المصرية، خاصة في المناطق المحرومة، من خلال حزمة متكاملة من التدخّلات التنموية والقانونية والدينية المؤيّدة لحقوق المواطن. وجاءت هذه الاستراتيجية للتغلب على التحدّيات المتعلّقة بالبيئة الداعمة للزواج المبكر، وانتشار ثقافته في المجتمع.

وتقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة من السياسات، منها تحسين فُرص الحصول على التعليم الأساسي والثانوي الجيّد، وضمان القضاء على الفجوة بين الجنسين في التعليم، وخلق التكامل بين الجوانب التعليمية والصحية والدينية، واستهداف القرى الأكثر احتياجًا على مستوى الجمهورية من خلال برامج الدعم المالي والصحي والتعليمي، والتوعية وتغيير السلوك باستخدام وسائل متنوعة داخل المجتمع.[45]

ووفقاً لمركز بصيرة، تشير نتائج تعداد مصر 2017 إلى أن هناك نحو 111 ألفًا من الإناث تزوّجن قبل السن القانوني و84% من هذا العدد يعشن في الريف. وبذلك فإن قرابة 11% من الإناث في العمر 15 - 19 سنة متزوجات. بالإضافة إلى أن هناك نحو 5472 فتاة أقل من 18 سنة عُقِد قرانهنّ. وعند الأخذ في الاعتبار كل المتزوجات تحت سن 20 عامًا نجد أن العدد يرتفع إلى نحو 470 ألفًا، منهنّ 82% يعشن في الريف. وتمثّل شريحة الإناث المتزوجات تحت العشرين سنة قرابة 2.4% من إجمالي المتزوجات و2.3% من إجمالي الإناث أقل من 20 سنة. وبمقارنة هذه الأعداد بأعداد الذكور المتزوجين أقل من 18 سنة، نجد أن العدد نحو 11 ألفًا، وعدد المتزوجين أقل من 20 سنة يرتفع إلى نحو 31 ألفًا.[46] ومن ثمّ يتضّح أن النسبة الأكبر من الزواج المبكر تحدث في الريف، ولعلّ ذلك يكون ناتجًا عن انتشار العادات والتقاليد والموروثات التي تسمح بمثل هذا النوع من الزواج الذي يمثّل خطرًا على صحة المرأة ومستقبلها وحريتها في الاختيار.

وعند الحديث عن الأُطر القانونية، تجدر الإشارة إلى أن مصر من أولى الدول التي أصدرت قانونًا للطفل في عام 1996 والمعدَّل وفق القانون رقم 2008/126 والذي لم يجز الزواج إلا لمن أتمَّ ثمانية عشر عامًا. والتزم دستور عام 2014 بحماية الطفل دون سن الثامنة عشر من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري. وقد وجّه رئيس الجمهورية مجلس النواب في مارس 2021 إلى سرعة اتّخاذ الإجراءات لإصدار قانون منع زواج القاصرات والأطفال ليكون قانونًا مستقلًا. وهو الأمر المتوقع إنجازه من مجلس النواب. أما عن الآليات التي اتّخذتها الدولة المصرية للقضاء على الزواج المبكر فقد فُعِّلت منظومة حماية الطفل ولجان الحماية بالمحافظات في عام 2018.

الإطار (8): بعض جهود مكافحة الزواج المبكر

- إصدار الدليل الإجرائي للعمل مع الأطفال المُعرَّضين للخطر في عام 2018، وتدريب جميع المتعاملين مع الأطفال سواء كوادر حكومية أو العاملين بالمجتمع المدني، بما يضمن توحيد منهجية العمل مع الأطفال.
- تنفيذ 140 ندوة توعوية وحلقة نقاشية للأمهات والأُسر بعدد من المحافظات، للتوعية بحقوق الطفل ومخاطر زواج الأطفال، تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والعنف ضد الأطفال، استفاد منها 3889 مستفيدًا.
- إعداد دورات تدريبية لمقدمي الخدمات الصحية والتوعوية المختلفة على الأضرار النفسية والجسدية للزواج المبكر، بالإضافة إلى رفع الوعي للأُسر في ما يتعلق بمخاطر زواج الأطفال، في جميع المحافظات، خاصة المناطق الريفية.
- أسهمت التدخلات والأنشطة التي قامت بها الحكومة المصرية في رصد عدد كبير من حالات زواج الأطفال مع ارتفاع معدَّلات الإبلاغ على خط نجدة الطفل 16000، إذ بلغ إجمالي عدد البلاغات عن زواج الأطفال خلال عام 2019/2018 نحو 696 بلاغًا.
- بدأت وزارة التضامن الاجتماعي برنامجًا للتغيير المجتمعي بعنوان "وعي" لمحاربة زواج القاصرات والختان.
- زاد عدد الجمعيات الأهلية الشريكة بالمحافظات المختلفة لتصل إلى (40) جمعية على مستوى 27 محافظة، لدعم عملية رصد الأطفال المُعرَّضين للخطر، وإجراء دراسة حالة عليهم.
- تنفيذ مبادرة أمّهات رائدات بمحافظة الفيوم من خلال فتح فصول للتنمية الشاملة تقدّم حزمة متكاملة من التدخلات (محو الأمية - الدعم الأسري - التثقيف الصحي) تستهدف الأمهات المهمَّشات، بهدف تمكينهنّ من دعم حقوق أطفالهن واحترامها، من خلال توعيتهنّ بمخاطر زواج الأطفال، وجميع أشكال الانتهاكات الأخرى، وترويدهنّ بمبادئ التربية الإيجابية. وقد فُتِح (69) فصلًا بإجمالي عدد (1249) من الدارسات خلال عام 2018.

المصدر: المجلس القومي للمرأة.

يوضِّح العرض السابق لوضع المرأة في مصر، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أو في ما يتعلّق بقضايا الحماية، الجهدَ المبذول من الدولة المصرية لتعزيز الدور القيادي للمرأة، وإنجاز خطوات جادة نحو النهضة الجديدة للمرأة المصرية. وفي ضوء التحليل الوارد في هذا الفصل وفي إطار برنامج عمل الحكومة المصرية، هناك مجموعة من السياسات التي تأتي على رأس أولويات الحكومة المصرية باعتبارها داعمة لمسيرة تمكين المرأة المصرية. وتتمثَّل تلك السياسات في التالي:

- بناء القدرات البشرية وتعزيز نهج التخطيط القائم على النوع، حتى يمكن الوصول بشكل أكبر إلى المرأة وتعزيز عملية تمكينها من خلال مزيد من البرامج التنموية الموجَّهة لها، وذلك للتعامل مع التحديات المتعلقة بضعف عملية التخطيط القائم على النوع وإدماجه في الخطط التنموية التي تعدّها الدولة، وضعف القدرات البشرية القائمة على هذا النوع من التخطيط.
- التوسّع في جمع البيانات المتعلّقة بقضايا المرأة المختلفة وبصورة دورية، حتى تتسنّى متابعة التطوّرات الخاصة بتمكينها، والتغلب على المشكلات المتعلّقة بضعف البيانات والمعلومات الدقيقة الخاصة بها على المستويين القومي والمحلّي، نتيجة الحاجة إلى تعميق قضية النوع عند القيام بالمسوح الإحصائية، بالإضافة إلى تحسين تصنيف مصر في المؤشرات الدولية. فبتحليل أداء مصر في المؤشرات الدولية لُوحِظ أن عديدًا من مؤشّراتها الفرعية لا تتوافر بشأنها البيانات المتعلقة بالنوع، مما قد يؤثر بالسلب في الحسابات المتعلقة بالمؤشرات، ومن ثمَّ تراجع تصنيف الدولة، على الرغم مما تبذله من جهد في تعزيز تمكين المرأة. كما أن جمع البيانات المتعلقة بقضايا المرأة سيسهم في تعزيز ودعم نظم المتابعة والتقييم التي من شأنها التعرف على التقدم المحرز، والتحدّيات التي تواجه تنفيذ السياسات الإصلاحية والبرامج التنموية المتعلقة بالمرأة المصرية.

- استكمال أجندة التعديلات القانونية المطلوبة لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وهو النهج الذي اتَّبعته الدولة المصرية وفقًا للدستور الذي يضمن صراحةً حق المرأة السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يتماشى مع المعاهدات الدولية والأعراف والعادات المصرية.
- الاستمرار في تبنّي التدخلات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، والعمل على تعزيز التمكين السياسي لها وتولّيها المناصب القيادية في جميع المجالات بالقطاعين العام والخاص، لما لها من أثر كبير في التمكين الاقتصادي والاجتماعي.
- العمل على رفع الوعي من خلال آليات تشاركية مع منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والإعلام، للتغلب على أحد التحدّيات الأساسية التي لا تواجه المرأة فقط، وإنما تواجه الدولة وتعوقها عن تنفيذ سياساتها الإصلاحية المتعلقة بالمرأة، وهي التحديات الثقافية المتعلقة بالموروثات والعادات والتقاليد المجتمعية التي تقوّض من عملية تمكين المرأة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.